Journal Of the Iraqia University (75-7) April (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

منهج نقد الحديث عند التابعين

أستـــاذ مســاعـد بقسـم الحديـــث وعلـــومـــه سلطانه سعود عبدالعزيز السلامة
بجـــامعـــة الأميرة نورة بنت عبـــــدالرحمن بالريـــــاض

"The Methodology of Hadith Criticism in the Era of the Tābiʿūn (Successors)"

His Sultan Saud Abdulaziz Al-Salamah
Assistant Professor, Department of Hadith and its Sciences
Princess Noura Bint Abdul Rahman University in Riyadh

مقدمه

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وجعل سنته المطهرة بيانًا لكتابه العزيز، وحفظها بحفظه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الملخص

فإن السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله تعالى، وقد قيَّض الله رجالاً حفظوها ونقلوها وذبّوا عنها، وكان من أبرز أولئك، التابعون الذين تلقوا السنة عن الصحابة، ثم نقلوها إلى من بعدهم بأمانة ووعي علمي. وقد تميز التابعون بمنهج دقيق في نقد الحديث روايةً ودرايةً، مما أسهم في ضبط السنة وصيانتها. وفي هذا البحث نسلط الضوء على منهجهم في نقد الحديث، سواء في الأسانيد أو المتون، ونتتبع أثرهم في نشأة علم النقد الحديثي. الكلمات المفتاحية: (منهج–التابعين – نقد – الحديث).

Abstract:
The Sunnah of the Prophet ﷺ is the second source of Islamic legislation after the Book of Allah Almighty. Allah appointed men who preserved it, transmitted it, and defended it. Among the most prominent of these were the Tābiʿūn (Successors), who received the Sunnah from the Companions and then conveyed it to those after them with integrity and scholarly awareness. The Tābiʿūn were distinguished by a precise methodology in the criticism of hadith, both in its transmission (riwāyah) and comprehension (dirāyah), which contributed to the preservation and safeguarding of the Sunnah. In this research, we shed light on their methodology in hadith criticism—whether in chains of transmission (isnāds) or textual content (matn)—and trace their role in the emergence of the science of hadith criticism.Keywords: Method – Successors – Criticism – Hadith

أولًا: مشكلة البحث

قلة الدراسات المستقلة التي تناولت جهود التابعين في نقد الحديث بشكل شامل وممنهج، بالرغم من أهمية هذه المرحلة في تأسيس قواعد نقد الرواية.

ثانيًا: أهداف البحث

تحديد معالم منهج التابعين في نقد الحديث من خلال جمع ودراسة النصوص الواردة عنهم في كتب السنة وعلومها.

١.تصنيف أنواع النقد التي مارسها التابعون، وبيان الأسس التي اعتمدوها في قبول الروايات وردها.

٢. إبراز جهود التابعين في صيانة الحديث.

٣. تحليل قواعد النقد الحديثي التي ظهرت في عصر التابعين.

٤. توثيق أبرز تطبيقات التابعين في نقد الأسانيد والمتون.

ثالثًا: منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك بجمع أقوال التابعين في نقد الحديث، ثم تحليلها وتصنيفها إلى قواعد منهجية.

رابعًا: الدراسات السابقة

لم أقف في حد اطلاعي على دراسة أكاديمية تناولت موضوع منهج التابعين في نقد الحديث النبوي، وإنما هي بعض عناوين اندرجت في ثنايا موضوعات أخرى من موضوعات علوم الحديث، وهنا سأشير إلى بعضها.

١. التابعون وجهودهم في خدمة الحديث النبوي، لنوح، السيد محمد السيد وآخرين، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، الناشر: جامعة قطر – مركز بحوث السنة والسيرة، العدد (١٠)، عام (٢٠٠١م).وقد تناول فيه: التعريق بالتابعين، وماهيتهم، والطريق إلى معرفتهم، وثبوت العدالة والضبط، وجهودهم في خدمة الحديث النبوي تحملًا وأداء.

٢. منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ هـ -١٩٨١ م، تناول فيه التعريق العام بعلوم الحديث، ورواة الحديث، والرواية والدراية في علوم الحديث، ثم شبهات ومناقشات.

٣. تاريخ النقد الحديثي وضوابطه دراسات تحليلة لدكتور. عزيز رشيد محمد الدايني، نشر: دار الكتب العلمية بيروت عام (٢٠٠٧)، ويتناول: تاريخ النقد الحديثي وضوابطه، والمراحل التي يمر بها،، دوافعه، وغاياته وأهم ائمة النقد منذ عصر الصحابة والعصور التي تلته..إلخ.

ما تتميز به دراستي:

١.تتبع القرائن النقدية: تتبعت أنواع القرائن النقدية التي انتهجها التابعون واعتمدوا عليها،ودرستها دراسة تفصيلية، مع تصنيفها تصنيفًا جديدًا لم أقف عليه في الدراسات السابقة بشكل منظم.

٢.إبراز الجانب التطبيقي: اعتمدت تقديم أمثلة موثقة لكل نوع من أنواع النقد الحديثي بشكل منهجي.

٣.شمولية مصادر التابعين: جمع وتحليل نصوص نقد الحديث من كتب السنة المعتبرة، مع عدم الاكتفاء بالنقل النصي فقط، بل اتباع النقل النصي بالاستنتاج والنقد، والمقارنة.

خامسًا: خطة البحث

وتشتمل على مقدمة وتمهيد وخاتمة، التهميد: ويشمل: مشكلة البحث، ومنهجه، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث وهيكله، خطة البحث وتشتمل على مقدمة وتمهيد، وثلاثة فصول، الخاتمة، وتشمل: النتائج، والتوصيات، والفهارس.هيكل الخطة، وبشمل: الفصل الأول: ملامح المرحلة ومؤثراتها في نشأة النقد الحديثي عند التابعين، وفيه مبحثان:المبحث الأول: التعريف بالتابعين ومنهجهم ومكانتهم في نقل السنة، وفيه خمسة مطالب:المطلب الأول: التعريف بالتابعين ومنهجهم.المطلب الثاني: التعريف بمصطلح نقد الحديث عند التابعين.المطلب الثالث: التعريف بمفهوم البحث مركبًا (منهج نقد الحديث عند التابعين).المطلب الرابع: حديث القران الكريم والسنة النبوية عن فضل التابعين، ومنهجهم في تحمّل السنة النبوية وأدائها.المطلب الخامس: مكانتهم في سلسلة نقل الحديث ونقده.المبحث الثاني: الظروف السياسية والاجتماعية المؤثرة في نشأة النقد عند التابعين، وفيه ثلاثة مطالب:المطلب الأول: آثار الفتنة الكبرى (مقتل عثمان –رضي الله عنه– وما بعده)المطلب الثاني: توسع الفتوحات وظهور رواة من غير العرب.المطلب الثالث: تنوع المدارس العلمية وتباين الروايات.المبحث الثالث: ظهور دواعي الوضع في الحديث ودور التابعين في مقاومته، وفيه مطلب واحد:المطلب الأول: الوضع السياسي والديني.الفصل الثاني: أسس نقد الحديث عند التابعين (النقد الداخلي والخارجي)، وفيه مبحثان:المبحث الأول: النقد الخارجي عند التابعين، وفيه ثلاثة مطالب المطلب الأول: التحقق من اتصال السند.المطلب الثاني: نقد عدالة الرواة وضبطهم.المطلب الثالث: مراعاة القرائن والسياقات في الإسناد.المبحث الثاني: النقد الداخلي عند التابعين (نقد المتن)،وفيه مطلبان:المطلب الأول: عرض الحديث على القرآن والسنة الثابتة.المطلب الثاني: تحليل المعنى ومدى قبوله عقلًا وشرعًا.الفصل الثالث: تطبيقات عملية على النقد الحديثي عند التابعين، وفيه ثلاثة مباحث:المبحث الأول: تصحيح الوهم بترجيح رواية صاحب القصة وقوة الشاهد (سعيد بن المسيّب)المبحث الثاني: استخدام التابعين لألفاظ النقد الصريحة (الجرح والتعديل) قصة جرح التابعي سعيدُ بن جُبَير لعِكرِمَةَ في مسألة كِراء الأرض.المبحث الثالث: التدوين الانتقائي المعياري والاكتفاء بالمحفوظ الثابت (بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز).الخاتمة: وتشمل: النتائج، والتوصيات، والفهارس.

الفصل الأول ملامح المرحلة ومؤثراتها في نشأة النقد الحديثي عند التابعين

تمهيد:

الحديث عن نقد الحديث في عصر التابعين لا يمكن فصله عن السياق العام الذي نشأ فيه هذا الجيل، بما تخلله من تغيرات سياسية وعلمية واجتماعية أثّرت في طبيعة الرواية ومناهج التعامل معها. فقد كان عصر التابعين بمثابة مرحلة انتقالية من الرواية العفوية إلى الرواية المنقحة والنقدية، التي وُضعت فيها اللبنات الأولى لنظام علم الحديث كما عرفناه لاحقًا.

المبحث الأول التعريف بالتابعين ومنهجهم ومكانتهم في نقل السنة

المطلب الأول التعريف بالتابعين ومنهجهم

أولًا: التعريف بالتابعين في اللغة والاصطلاح: أ: التابعون في اللغة: التابعون: جمع تابعي من تَبِعَ الشَّيْء تَبَعًا وتَباعا واتَّبَعَهُ وأَتْبَعَهُ وتَتَبَّعَهُ: قَفاهُ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: "تَتَبَّعَه اتِّباعا، لِأَن تَتَبَّعْتُ فِي اتَّبَعْتُ، وأتبَعَهُ الشَّيْء: جعله لَهُ تَابعًا، وَقيل: أَتْبَعَ الرجل: سبقه فلحقه وتبعه تَبَعا واتَّبَعَه: مر بِهِ فَمضى مَعَه". وَفِي التَّنْزِيل: (ثُمَّ اتَّبَعَ سَبَبا) (الكهف:٩٢)، وَمَعْنَاهَا: تَبِعَ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرو: (ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبا) أَي لحق وَأَدْرك، واستتبعه: طلب إِلَيْهِ أَن يَتْبَعه، وَالتَّابِع: التَّالِي، وَالْجمع تُبَّعٌ وتُبَّاعٌ وتَبَعَةٌ" (1).

ب: تعريف التابعين في الاصطلاح:" التَّابِعِيّ هُوَ من لَقِي الصَّحَابِيّ مُؤمنا بِالنَّبِيِّ –صلى الله تَعَالَى عَلَيْهِ– وَسلم، وَلَو تخللت رِدّة فِي الْأَصَح"، لكن الحافظ نفسه قال:"هذا متعلق باللقي وما ذكر معه إلا قيد الإيمان به فذاك خاص بالنبي –صلى الله عليه وسلم– وهو المختار"،قلت: وعليه فلا يلزم طول الملازمة كالصحابي مع النبي –صلى الله عليه وسلم– لكن ذهب الْخَطِيب – فِي أَنه يشْتَرط فِي التَّابِعِيّ طول الْمُلَازمَة للصحابي، أَو سَمَاعه مِنْهُ وَلَا يَكْفِي مُجَرّد اللقي بِخِلَاف الصَّحَابِيّ مَعَ النَّبِي لشرف منزلَة الْمُصْطَفى، فالاجتماع بِهِ يُؤثر من النُّور القلبي أَضْعَاف مَا يؤثره الِاجْتِمَاع الطَّوِيل بالصحابي وَغَيره" (2).

ثانيًا: تعريف المَنْهَج في اللغة والاصطلاح: أ. التعريف بالمنهج في اللغة: مصدر مشتق من الفعل (نَهَجَ) بمعنى طرق أو سلك أو اتبع، النَهْجُ: الطريق الواضح، وكذلك المَنْهَجُ والمِنْهاجُ. وأَنْهَجَ الطريقُ، أي استبانَ وصار نَهْجاً واضحاً بَيّناً. ونَهَجْتُ الطريق، إذا أبنته وأوضحته. (3).

ب. التعريف بالمنهج اصطلاحًا: طريقة محددة منظمة يصل بها إنسان إلى حقيقة برهانية أو معرفة علمية (٤).

ج. التعريف الاصطلاحي لمنهج التابعين في نقد الحديث هو: قواعد وإجراءات علمية اعتمدها التابعون لتمييز الصحيح من السقيم من الحديث، تشمل التثبت من عدالة الراوي وضبطه، واتصال السند، وموافقة الحديث لما هو أوثق منه، وسلامته من الشذوذ والعلة، روى الخطيب بسنده عن الشَّافِعِيُّ، قال:" كَانَ ابْنُ سِيرِينَ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ، يَذْهَبُونَ إِلَى أَنْ لاَ يَقْبَلُوا الْحَدِيثَ إِلاَّ عَمَّنْ عَرَفَ وَحَفِظَ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ يُخَالِفُ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَكَانَ طَاوُوسٌ إِذَا حَدَّثَهُ رَجُلٌ حَدِيثًا، قَالَ: إِنْ كَانَ حَدَّثَكَ حَافَظٌ مَلِيٌّ وَإِلاَ فَلاَ تُحَدِّثْ عَنْهُ"(٥).

المطلب الثاني التعريف بمصطلح نقد الحديث عند التابعين

ونعرج في هذا المطلب على التعريف بمصطلح (نقد الحديث عند التابعين في اللغة، وفي اصطلاح المحدثين والأصوليين والمعنى المراد في هذه الدراسة).

أولًا: النقد في اللغة: يطلق على عدة معاني، منها:

١–التمييز بين الأشياء،قال ابن منظور:" النَّقْدُ خلافُ النَّسيئة والنَّقْدُ والتَّنْقادُ تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها" (٦).

٢– المناقشة: قال ابن منظور: " وناقدْتُ فلانًا إذا ناقشته في الأَمر"(٧).

٣– بيان العيب، قال في لسان العرب:" نقدتهم أي عبتهم"، وَقَالَ أَبُو الدرداء:" إن نقدت الناس نقدوك وإن تركتهم لم يتركوك يريد عبتهم واغتبتهم". (٨).

ثانيًا: نقد الحديث في اصطلاح المحدثين:"تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة جرحًا وتعديلاً بألفاظ مخصوصة ودلائل معلومة"(٩).

ثالثًا: نقد الحديث عند الأصوليين: بعد البحث وجدت أن معناه عند الأصوليين لا يختلف عنه عند المحدثين وإن قدر وكان اختلاف بينهم، فعلى قلة ولم يظهر بشكل بارز، فقد صرح الأصوليون بوجوب الرجوع إلى أحكام نقاد الحديث من المجتهدين، فقد نقل ابن أبي حاتم أن العلماء اجتمعت شاهدتهم على الاعتداد بمنهج أهل الحديث ونقاده، فقال:" فإن قيل: ذكرت اتفاق أهل العلم على الشهادة لهم بذلك وقد علمت بما كان بين علماء أهل الكوفة وأهل الحجاز من التباين والاختلاف في المذهب فهل وافق أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن جماعة من ذكرت من أهل العلم في التزكية لهؤلاء الجهابذة النقاد أو وجدنا ذلك عندهم؟ قيل: نعم – قال سفيان الثوري: ما سألت ابا حنيفة عن شيء، ولقد كان يلقاني ويسألني

عن أشياء. فهذا بين واضح إذ كان صورة الثوري عنده هذه الصورة أن يفزع إليه في السؤال عما يشكل عليه أنه قد رضيه إمامًا لنفسه ولغيره". (١٠)

رابعًا: المعنى المراد في هذا البحث: الطريق والمنهج الذي سلكه التابعون في التثبت من الأخبار وبيان صحيحها من سقيمها، وأصيلها من دخيلها، وإبراز ذلك، والتكلم عليه.

المطلب الثالث التعريف بمفهوم البحث مركبًا (منهج نقد الحديث عند التابعين)

يقصد بمنهج نقد الحديث عند التابعين:الأسس العلمية والإجرائية التي اعتمدها التابعون في فحص الأحاديث النبوية وتمييز صحيحها من سقيمها، من خلال ما ظهر في ممارساتهم العملية من ضوابط نقدية للرواة والمرويات، تمثلت في التثبت من العدالة والضبط، والتدقيق في اتصال السند، والنظر في المتن من حيث الموافقة أو المخالفة لما تقرر من نصوص أو معانٍ شرعية.

المطلب الرابع حديث القران الكريم والسنة النبوية عن فضل التابعين، ومنهجهم في تحمّل السنة النبوية وأدائها

أولًا: حديث القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة عن التابعين بإيجاز:

لقد أثنى القرآن الكريم على الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين،كما أثنى على التابعين لهم بإحسان في في في عدد من الآيات الكريمة،منها:"وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗا ۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ" (التوبة:١٠٠)وقال الله تعالى: "وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ"(الحشر:١٠)وقد زكاهم النبي –صلى الله عليه وسلم– ومدحهم فيما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا–، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» ولفظ مسلم عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: خَيْرُ أُمَّتِي الْقَرْنُ الَّذِينَ يَلُونِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ.."، وبنحوه عند مسلم عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ –صَلى الله عَليه وسَلم–: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ.." (١١)وروى البحاري عن زيد بن أرقم، قال: قالت الأنصار: "يا رسول الله لِكُلِّ نَبِيٍّ أَتْبَاعٌ وَإِنَّا قَدِ اتَّبَعْنَاكَ، فَادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَ أَتْبَاعَنَا مِنَّا فَدَعَا بِهِ" (١٢). قال في المرقاة: "أي أن لكل نبي "أتباع، ونحن أتباعك؛ لأنا قد اتبعناك، فادع الله أن يكون أتباعنا منا؛ أي متصلين بنا، مقتفين آثارنا بإحسان؛ كما قال تعالى: {وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ}، فدعا النبي –صلى الله عليه وسلم–، فجعل أتباعهم منهم"(13) .

ثانيًا: منهج التابعين في تحمّل السنة النبوية وأدائها:

كان موقفًا بالغ الوعي والمسؤولية، وقد جسّدوه في سلوكهم العلمي والعملي، وعبّر عنه الإمام محمد بن شهاب الزهري –وهو من كبار التابعين وممن وضعوا اللبنات الأولى لعلم تدوين الحديث– في عبارة عميقة أوردها البخاري تعليقًا في "صحيحه" قال: وقال الزهري: «من الله الرسالة، وعلى رسول الله ﷺ البلاغ، وعلينا التسليم» (١٤).ومضمون هذه العبارة: "من الله الرسالة": أي أن مصدر التشريع والوحي هو الله عز وجل، وهذا يقرّ بتوحيد مصدر الدين وعدم نسبته إلى غير الله. "وعلى رسول الله ﷺ البلاغ": وظيفة النبي ﷺ تبليغ ما أوحى الله إليه بأمانة وصدق، وهو ما فعله النبي ﷺ طوال حياته. "وعلينا التسليم": أي نحن –السامعين والتابعين والورثة من بعده– وظيفتنا هي القبول والانقياد والتسليم بما جاء به، دون معارضة ولا تأويل مخرج عن مقصوده، بل بالاتباع والتعظيم.دلالة هذا القول في منهج التابعين: هذا النص يكشف عن منهج التابعين في التعامل مع السنة، ويمكن تلخيصه في الآتي:

١–الاعتراف بسلطة السنة النبوية: فهم يرون أن السنة النبوية وحي يجب التسليم له، لا مجال فيها للرأي أو المعارضة.

٢–التحمّل بالأمانة: أي نقل الحديث من الصحابة بأعلى درجات الضبط والدقة، فهم يرون أنفسهم حملة ميراث النبوة.

٣–الأداء بالوفاء: أي أداء الحديث لمن بعدهم بنفس الدقة والورع، وتعليم الناس سنة نبيهم من غير تحريف أو تهاون.

٤–التسليم والانقياد: يظهر التابعون انقيادًا قلبيًا وفكريًا لما جاء في السنة، فلا يقدمون عليها عقلًا ولا ذوقًا. وعليه، فعبارة الإمام الزهري تعد خلاصة منهج التابعين في تحمّل السنة وأدائها، إذ يجمع فيها الاعتقاد، والمنهج، والموقف العملي من سنة النبي ﷺ.ويلخص الإمام ابن القيم – رحمه الله – ذلك المنهج فيقول:" الصحابة رضي الله عنهم فتحوا قلوبهم وألقوا إلى التابعين ما تلقوه من مشكاة النبوة خالصًا صافيًا، وكان سندهم فيه عن نبيهم –صلى الله عليه وسلم–، عن جبريل عليه السلام عن رب العالمين سبحانه وتعالى سندًا صحيحًا عاليًا، وقالوا: هذا عهد نبينا إلينا، وقد عهدنا إليكم، وهذه وصية ربنا وفرضه علينا، وهي وصيته وفرضه عليكم، فجرى التابعون لهم بإحسان على منهاجهم القويم، واقتفوا على آثارهم صراطهم المستقيم، ثم سلك تابعو التابعين هذا المسلك الرشيد"(15).

المطلب الخامس مكانتهم في سلسلة نقل الحديث ونقده

كان التابعون هم الجيل الأول الذي احتاج إلى نقد الرواية عمليًا، نظرًا لطول السند، وكثرة الرواة، وبدء تسرب الأهواء. أما الصحاب الكريم فقد قلّ نقدهم للرواية لأنهم عاصروا النبي ﷺ، أما التابعون فكان لابد أن يتحققوا مما نُقل إليهم، فظهر عندهم شيء من التمحيص والفرز والتثبيت.التابعون ورثوا مسؤولية حفظ الحديث، لكنهم واجهوا تحديًا لم يواجهه الصحابة بنفس الدرجة: كثرة الروايات وتداخل الألسنة وضعف بعض الناقلين وظهور الكذب أحيانًا .لهذا، تطورت لديهم أدوات جديدة تُشكّل النواة الأولى لما نُسميه اليوم بـ"علم نقد الحديث."، **وعن مكانتهم في سلسلة نقل الحديث ونقده**، قال ابن حبان في مقدمة المجروحين، وقد ذكر تفتيش الصحابة عن الروايات وتدقيقهم، قال: ".. ثم أخذ مسلكهم واستن بسنتهم، واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين، منهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعلي بن الحسن بن علي، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عتبة بن مسعود، وخارجة بن زيد، وعروة بن الزبير، وأبو بكر بن الحارث بن هشام، وسليمان بن يسار.قال: فجدوا في حفظ السنن والرحلة فيها، والتفتيش عنها، والتفقه فيها، ولزموا الدين ودعوة المسلمين.قال: أخذ عنهم العلم وتتبع الطرق، وانتقاء الرجال، ورحل في جمع السنن جماعة بعدهم، منهم: الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، وسعد بن إبراهيم، في جماعة معهم من أهل المدينة، إلا أن أكثرهم تيقظا، وأوسعهم حفظا، وأدومهم رحلة، وأعلاهم همة الزهري". قال ابن حبان: ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث، وانتقاد الرجال، وحفظ السنن، والقدح في الضعفاء جماعة من أئمة المسلمين، والفقهاء في الدين منهم: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وحماد بن سلمة، والليث بن سعد، وحماد بن زيد، في جماعة معهم، إلا أن من أشدهم انتقاء للسنن وأكثرهم مواظبة عليها، حتى جعلوا ذلك صناعة لهم لا يشوبونها بشيء آخر ثلاثة: مالك، والثوري، وشعبة".قال: ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرسم في الحديث والتنقير عن الرجال والتفتيش عن الضعفاء والبحث عن أسباب النقل جماعة منهم: عبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدى، ومحمد بن إدريس المطلبي الشافعي في جماعة معهم، إلا أن من أكثرهم تنقيرًا عن شأن المحدثين، وأتركهم للضعفاء والمتروكين حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه في السنن رجلان! يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدى.وقال: "ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختيار وانتقاء الرجال في الآثار حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار، وفتشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين الجرح وعلى الضعفاء القدح، وبينوا كيفية أحوال الثقات والمدلسين والأئمة والمتروكين حتى صاروا يقتدى بهم في الآثار وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار، جماعة منهم:أحمد بن حنبل رضي الله عنه (ت ٢٤١ هـ)، ويحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ)، وعلي بن المديني (ت ٢٣٤ هـ)، وأبو بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ)، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ت ٢٣٨ هـ)، وعبيد الله بن عمر القواريري (ت ٢٣٥ هـ)، وزهير بن حرب أبو خيثمة (ت ٢٣٤ هـ) في جماعة من أقرانهم. " (١٦).

المبحث الثاني الظروف السياسية والاجتماعية المؤثرة في نشأة النقد عند التابعين

المطلب الأول آثار الفتنة الكبرى (مقتل عثمان -رضي الله عنه- وما بعده)

منذ مقتل عثمان بن عفان -رضي الله عنه- سنة (٣٥هـ)، بدأت الفتنة الكبرى بين الصحابة، ثم امتدت إلى الأمة، فانقسمت الفرق وظهرت العصبيات، وبدأ بعض أهل الأهواء يختلقون الأحاديث لدعم آرائهم السياسية أو الدينية. هذا الواقع أدى إلى ظهور الكذب في الحديث لأول مرة، ولذلك قال ابن سيرين:"لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ " حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا عِيسَى وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، قَالَ: لَقِيتُ طَاوُسًا فَقُلْتُ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ كَيْتَ وَكَيْتَ، قَالَ: «إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا، فَخُذْ عَنْهُ»(١٧)هذه الجملة المفصلية تُعتبر بداية الوعي النقدي في التحقق من الروايات، وبدأ معه التابعون في التحقيق من الأسانيد، وتمييز الثقة من غيره؛ لذا لو دققنا في هذه الألفاظ نجدها مصورة للواقع وما اتخذ فيه من احترازات، فظهور الفتن في عصر علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- وبعده- دعا هؤلاء الجهابذة إلى تدقيق الأسانيد وغربلتها، فكان أن وضعوا ضوابط منها:

١-تقسيم الرواة إلى أهل سنة وأهل بدعة، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وإلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم. وهذا يفهم من كلام التابعي محمد بن سيرين -رحمه الله-، -ولم لا؟ وهو أول من فتش عن الأسانيد، فعن يعقوب بن شيبة قال: "سمعت علي بن المديني يقول: كان محمد بن سيرين ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحداً أول منه، ثم كان أيوب، وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان ثم كان يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي" (١٨).

أضف إلى ذلك أن هذه الفتنة قد رافقها ظهور أهل البدع بقوة بحيث أصبحت في العالم الإسلامي فرقتان: أهل السنة والأخرى أهل البدع، فصار الإسناد وسيلة يدافع بها الشخص عن صدقه وينفي مسؤولية الكذب عنه، ولهذا المنهج السليم الأثر الكبير في الحفاظ على الشريعة وصيانتها بصورة لا تدع مجالاً لطاعن. وما كان من أهل البدع عندما رُدَّتْ رواياتهم إلا أن حاربوا أهل السنة بكل الوسائل فصاروا يطلقون عليهم ألقابًا وتسميات مختلفة لتشويه صورتهم. قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: علامة أهل البدع الوَقعة في أهل الأثر؛ وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية يريدون بذلك إبطال الأثر؛ وعلامة القدرية تسمية أهل السنة مجبرة، وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة وعلامة الرافضة تسميتهم أهل الأثر نابتة وناصبة، قلت (أي: ابن أبي حاتم) وكل ذلك عصبية، ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد وهو أصحاب الحديث" (١٩).

٢- تمييز الثقات من غيرهم: وهذا واضح من قول سُلَيْمَانَ بْن مُوسَى، قَالَ: لَقِيتُ طَاوُسًا فَقُلْتُ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ كَيْتَ وَكَيْتَ، قَالَ: «إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا (٢٠)، فَخُذْ عَنْهُ». يريدُ: ثقة يعتمد على ما عنده، فهو كالمليء الذى يُعتمد مُعَامِلهُ ومودِعُهُ على ما في أمانته وذمته؛ لأن هذا بِمَلأته في ثقته ودينه مثله في ماله (٢١).وعن ابن سيرين أنه قال: "التثبت نصف العلم" (٢٢)، وعن سعد بن إبراهيم أنه قال: "لا يحدث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلا الثقات" (٢٣)، وعن عبد الرحمن بن يزيد أنه قال: "لا يؤخذ العلم إلا من شهد له بطلب الحديث" (٢٤) إلى غير ذلك من الأمثلة..

٣- ميزوا بين الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ من أسماء الرواة من حيث القوة والضعف، وغير ذلك:

ومثاله ما ميزوا به من الاتفاق في اسمي: " محمد بن يعقوب بن يوسف " اثنان من نيسابور: (شافعيان) أبو العباس الأصم، وأبو عبد الله بن الأخرم (٢٥). وكلاهما إمامان كبيران ثقتان.وميزوا إذا قال وكيع بن الجراح: " حدثنا النضر، عن عكرمة "، حديث النضر بن عربي الحراني، أَبو روح العامري الجزري. عن حديث النضر بن عبد الرحمن الخزاز، وأحدهما ضعيف، والآخر ثقة. (٢٦)الأول ثقة والثاني ضعيف، وقد رويا عن عكرمة، وروى عنهما وكيع بن الجراح.وميزوا إذا قال عبد الرزاق: " حدثنا عبيد الله عن نافع "، " وعبد الله عن نافع " ميزوا حديث هذا من حديث ذاك؛ لأن أحدهما ثقة، والآخر ضعيف، فإن أسقط من اسم عبيد الله " ياء " علموا أنه ليس من حديث عبد الله بن عمر، وإذا زيد في اسم عبد الله " ياء " قالوا: ليس من حديث عبيد الله بن عمر، حتى خلصوا الصحيح من السقيم. عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن الخطاب ثقة (٢٧)، وأخوه عبد الله ضعيف (٢٨)وميزوا إذا قال ابن أبي عدي: حدثنا شعبة عن قتادة، وحدثنا سعيد عن قتادة، فإذا ألزق طرف الدال في بعض الكتب حتى يصير سعيد شعبة، خلصوا وقالوا: ليس هذا من حديث شعبة، إنما هو لسعيد، وإن انفتح من الهاء فرجة حتى صار شعبة سعيدًا ميزوا وقالوا: ليس هذا من حديث سعيد، هذا من حديث شعبة (٢٩)

٤- اعتماد الرحلة في طلب الحديث طريقًا للتثبت من صد الرواة وصحة الرواية: بموت كبار الصحابة بدأت تظهر الحاجة إلى التثبت من الرواية، لأن الاتصال المباشر بالوحي انقطع، وبدأ يظهر التمييز بين

الحديث الصحيح وغيره، فكان التابعون يرحلون:

١- طلبًا لسنة علو الإسناد، وقربة لله تعالى، قال أحمد بن حنبل:" طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ويسمعون منه"(٣٠)، وقال محمد بن أسلم الطوسي:" قرب الإسناد قرب أو قربة إلى الله"(٣١)، قال ابن الصلاح: "وهذا كما قال؛ لأن قرب الإسناد قرب إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، والقرب إليه قرب إلى الله عز وجل"(٣٢).

٢-لكي يتثبتوا من الرواية، ويسألون عن أحوال الرواة، وهذا قد كثر منهم، يقول ابن المبارك: "الإسناد عندي من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له: من حدثك؟ بقي! "(٣٣)، وقَالَ مَطَرٌ الْوَرَّاقُ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: {أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ} [الْأَحْقَاف: ٤]، قَالَ إِسْنَادَ الْحَدِيثِ. وَسَمِعَ الزُّهْرِيُّ إِسْحَاقَ بْنَ أَبِي فَرْوَةَ، يَقُولُ:" قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: قَاتَلَكَ اللَّهُ يَا ابْنَ أَبِي فَرْوَةَ، مَا أَجْرَأَكَ عَلَى اللَّهِ، أَلا تُسْنِدُ حَدِيثَكَ، تُحَدِّثُنَا بِأَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا خِطَامٌ وَلا أَزِمَّةٌ"(٣٤). يقول الإمام الأوزاعي: "كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة فما عرفوا منه أخذنا وما تركوا تركناه"(٣٥)، وَعَنْ الأَعْمَشِ، قَالَ: «كَانَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ صَيْرَفِيًّا فِي الحَدِيثِ، وَكُنْتُ أَسْمَعُ مِنَ الرِّجَالِ، فَأَجْعَلُ طَرِيقِي عَلَيْهِ، فَأَعْرِضُ عَلَيْهِ مَا سَمِعْتُ، وَكُنْتُ آتِي زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ وَضُرَبَاءَهُ فِي الحَدِيثِ فِي الشَّهْرِ مَرَّةً وَالمَرَّتَيْنِ، وَكَانَ الذِي لاَ أَكَادُ أَغَبُّهُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ» (٣٦).وروى مالك في الموطأ قوله لرسول هارون الرشيد –البرمكي– لما طلب منه الحضور إليه بالموطأ كي يقرأه عليه:" أقرئه السلام، وقل له: إن العلم يزار ولا يزور، وإن العلم يؤتى ولا يأتي"(٣٧). وعن سعيد بن المسيب قَالَ:" إن كنت لأرحل الأيام والليالي، فِي طلب الْحَدِيث الواحد" (٣٨).قلت: وهذا الفهم قد يتغير لتغير الزمان والمكان، والعالِم والمتعلم، واحتياج الناس إلى العلماء من غير مذلة للعلم وأهله.

٥- التثبت من خلال حفظ الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة عن ظهر قلب حتى لا تلتبس: قال الأثرم: "رأى أحمد يحيى بن معين بصنعاء يكتب صحيفة معمر عن أبان، عن أنس، فقال له أحمد: تكتب هذه الصحيفة، وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان، ثم تكتب حديثه على الوجه؟ فقال: نعم أكتبها، فأحفظها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء إنسان بعده، فيجعل أبان ثابتًا. "(٣٩)، وورد عن يحيى بن معين قوله: "كتبنا عن الكذابين وسجرنا به التنور وأخرجنا به خبزا نضيجا"(٤٠)وقال الإمام الثوري: "إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه، أسمع الحديث من الرجل اتخذه دينا، وأسمع من الرجل أقف على حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته" (٤١).

٦- عدم الثقة بالناقل حتى يحصل اليقين (استخدام مبدأ الشك) باستثناء الصحابة رضوان الله عليهم فكلهم عدول بشهادة القرآن الكريم والسنة النبوية: قال عبد الرحمن بن مهدي: "خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم والحديث"(٤٢). وقال الإمام الشافعي: "كان مالك إذا شك في شيء من الحديث تركه كله"(٤٣). وقال سعيد بن سلام العطار قال سمعت أبي يقول:" إني لأشك في الحرف الواحد من الحديث فأدعه رأسًا" قَالَ الْخَطِيبُ: إِذَا شَكَّ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ اطِّرَاحُهُ وَجَازَ لَهُ رِوَايَةُ مَا فِي الْكِتَابِ سِوَاهُ، فَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ الَّذِي شَكَّ فِيهِ لَا يَعْرِفُهُ بِعَيْنِهِ لَمْ يَجُزْ لَهُ التَّحْدِيثُ بِشَيْءٍ مِمَّا فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ " (٤٤). قلت: والمتتبع لهذا المنهج يجده قلما يخطئ في جرح راو من الرواة، وهو دليل التحري والإنصاف، وهو حقيق بمن بدت عليهم عدم الرضا عن روايتهم.

المطلب الثاني توسع الفتوحات وظهور رواة من غير العرب

مع انتشار الإسلام ودخول شعوب جديدة، دخل المئات من الأعاجم في الدين، وأصبح بعضهم يروي الحديث دون ضبط أو عن سوء فهم، مما استدعى التحقق من الروايات ومصادرها.وقد أدّى اتساع رقعة الدولة الإسلامية إلى ظهور رواة بغير لغة النبي ﷺ، وربما بغير وعي دقيق بالسنة، فما كان على التابعين إلا التدقيق في الرواية وتمحيصها؛ وهذا قد ساهم في تطور النقد الداخلي والخارجي على حد سواء. ولعل هذا كان سببًا في وضع أبي الأسود الدؤلي علم إعراب كلمات القرآن الكريم وضبطها بالشكل، ووضع نصر بن عاصم تلميذه بأمر من الحجاج بن يوسف علم نقط الحروف تمييزًا للحروف المشتبهة بعضها عن بعض، وكذا هو الحال في السنة النبوية، فقد نبَّه المحدثون إلى خطورة الرواية بالمعنى دون تمكن من اللغة، خاصة ممن لم يتلقَّ العلم عن أهله من الصحابة أو كبار التابعين.وليس معنى ذلك أن الأعاجم لا يجوز لهم أن يرووا الأحاديث، بل كثير من علماء المسلمين كانوا من الأعاجم، لكنهم تعلّموا من العربية ما جعلهم يزاحمون العرب الأقحاح في فهمهم وتذوّقهم للغة العرب وتصوّرهم لمعانيها، وأما العجمة –عجمة اللسان وعجمة الفهم– فإنها تورث عللاً في تفسير الإنسان وحمله للألفاظ على معانٍ لم يردها المتكلم (٤٥).

هذا الواقع أدى إلى أمرين أساسيين:

١.توسيع دائرة التحقق من الرواة: لم تعد الثقة بالراوي تقتصر على صدقه وعدالته، بل أُضيف إليها شرط الإتقان في الأداء وضبط اللغة، فكان لا بد أن يكون الراوي فقيهًا في اللغة، عارفًا بأساليب العرب، أو قد تلقى الحديث مشافهة عن الثقات.يقول ابن الملقن:" إِذَا أراد رواية الحديث بالمعنى فإن لم يكن خبيرًا بالألفاظ ومقاصدها عالمًا بما تختلف به دلالتها، لم يجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف، بل عليه أداء اللفظ الذي سمعه.. فإن كان عالمًا بذلك فأقوال:أحدها: أنه لا يجوز أيضًا، قاله طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول. ثانيها: يجوز في غير حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – دون حديثه.ثالثها: يجوز في الجميع إِذَا قطع بأنه أدى المعنى، قاله الجمهور من الطوائف، وهو الصواب الذي تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم في نقلهم القضية الواحدة بألفاظ مختلفة، وهذا الخلاف في غير المصنفات، أما فيها: فلا يجوز تغييرها. وإن كان بالمعنى فإن من رخص ثَمَّ؛ إنما رخص لما في الجمود عَلَى الألفاظ من الحرج وهو منتفٍ فيها" (٤٦)

ب.نشوء علم الجرح والتعديل: كحركة علمية لحفظ الحديث وتنقيته، حيث بدأ العلماء يتتبعون أحوال الرواة، فيقوّمون روايتهم ويدققون في طريقة أدائهم، فظهر أئمة كـ شعبة بن الحجاج، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن معين، والبخاري، ومسلم، وغيرهم، ممن وضعوا قواعد علمية صارمة لقبول الرواية.وقد شكّل هذا التحول نقطة محورية في نشأة النقد الحديثي، حيث أصبحت سلامة الرواية لفظًا ومعنًا شرطًا أساسيًا في قبول الحديث، وكان لذلك دور عظيم في تمييز الصحيح من السقيم، وصيانة السنة من التحريف والدخيل.

وإليك بعض الأمثلة لرواة من غير العرب وقعوا في أوهام لغوية أو سوء فهم نتيجة ضعف في اللغة أو قلة ضبط، وقد نبه على ذلك أهل الحديث والنقد:

١. **عبد العزيز بن الدراوردي** أبو محمد هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد، ويقال الاندراوردي أيضاً، منسوب إلى دراوند في بلاد فارس، وقال ابن سعد: دراورد قرية بخراسان. وذكره ابن أبي خثيمة وغيره، مولى جهينة، وبها كان منزله. ويقال مولى لبرمك بن وبرة لبرمك بن

وبرة أخي كلب بن وبرة ومن قضاعة، مدني، مولده بها. قال الكوفي: هو ثقة، وكان يلحن لحنًا قبيحًا..وقال محمد بن سعد: كان ثقة، كثير الحديث يغلط"(٤٧).

٢. أبو بكر بن عبد الله بن أبي القطاف النهشلي :من أهل الكوفة، يروي عن أبي بردة بن أبي موسى، روى عنه وكيع وأهل العراق، كان شيخًا صالحًا فاضلًا غلب عليه التقشف حتى صار يهم ولا يعلم، ويخطىء ولا يفهم، فبطل الاحتجاج به وإن كان ظاهر الصلاح..كذلك لا يجوز قبول الأخبار عن الدَّيِّن الفاضل إذا كان لا يعلم ما يؤدي ولا يعقل ما يحيل المعنى إذا حدث من حفظه، فأما إذا حدث من كتابه وضبط في الكتابة، فحينئذ يجوز قبول روايته إذا كان عدلًا عاقلًا"(٤٨).قلت:وها نحن أولاء نرى منهج التابعين من التحري ورد رواية الراوي إذا كانت به عجمة اللسان غير بصير بالعربية والنحو، وفهم ما يحيل معاني الحديث من اللفظ وإن كان صالحًا.

المطلب الثالث تنوع المدارس العلمية وتباين الروايات

ظهرت مدارس علمية في المدينة والكوفة والبصرة والشام، ولكل منها مشايخها ورواياتها. أحيانًا كانت الروايات تختلف من بلد إلى آخر، فاحتاج التابعون إلى المقارنة والتفريق بين الصحيح والمعلول. وهذا يتطلب كما في شرح علل الترمذي:" معرفة المدارس الحديثية، ونشأتها، ورجالها، ومذاهبها العقدية والفقهية وأثرها وتأثيرها في غيرها، وما تميزت به عن غيرها، فقد نشأت للحديث مدارس في المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر واليمن. وبهذه المعرفة يعالج الباحث أسانيد كثيرة فيكشف عن علتها، فإذا كان الحديث كوفيًا، احتمل التدليس، أو الرفض. إن كان بصريا احتمل النصب وتأثير الإرجاء والاعتزال في إسناده. فإذا روى المدنيون عن الكوفيين فإنها تختلف الاحتمالات عما إذا روى المدنيون عن البصريين. ولذلك نجد الحاكم يقول بعد ذكره علة حديث: والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا. أما حديث الشام عن المدارس الأخرى فأكثره ضعيف"(٤٩).

قال ابن رجب: "ومنهم عبيد الله بن عمر العمري، ذكر يعقوب بن شيبة أن في سماع أهل الكوفة منه شيئا. ومنهم الوليد بن مسلم الدمشقي صاحب الأوزاعي، ظاهر كلام الإمام أحمد أنه إذا حدث بغير دمشق ففي حديثه شيء، قال أبو داود: سمعت أبا عبد الله سئل عن حديث الأوزاعي، عن عطاء، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم "عليكم بالباءة" قال: هذا من الوليد يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي لأنه حدث به الوليد بحمص، ليس هو عند أهل دمشق"(٥٠)قلت:رأينا كيف ضبط العلماء من التابعين لرواية الراوي، واشتراط معرفة الباحث في العلل بمدارس الحديث المختلفة من أضبط فيها، ومن أكثر خطأ،فأهل الكوفة أعلم بفقه الحديث، وأهل البصرة أحفظ للأسانيد، وكما سبق في شرح العلل، فقد ذكر بن رجب:" طائفة من الثقات حدثوا عن أهل إقليم فحفظوا حديثهم وحدثوا عن غيرهم فلم يحفظوا"(٥١)، فمدرسة المدينة: يغلب عليها الرواية عن كبار الصحابة، أمثال ابن عمر، وأم المؤمنين عائشة، ومدرسة الكوفة: يغلب عليها الفقه والرواية عن ابن مسعود وأصحابه. ولا يعزب عنا أن هذا التنوع لم يكن تشتيتًا، بل أدى إلى توازن نقدي؛ فإذا ظهرت رواية في الكوفة، تأكدوا من وجودها في المدينة أو البصرة، وهذا كان من بدايات المقارنة النقدية للروايات بين الأمصار.

المبحث الثالث ظهور دواعي الوضع في الحديث ودور التابعين في مقاومته

المطلب الأول الوضع السياسي والديني

بدأ بعض الرواة يضعون الأحاديث باسم التدين أو خدمة الفرق .فالكيسانية(٥٢) مثلاً، والشيعة، وبعض المتصوفة الأوائل، نسبوا أحاديث باطلة لرسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فتنبه التابعون إلى ارتباط الوضع بالأهواء والفرق، فبدأوا بتتبع الرواة ومقارنة الروايات وتوثيق الأسانيد.لقد فضح التابعون أهل البدع والأهواء من الرافضة وغيرهم ، وشنعوا عليهم، ونادوا بأن فضحهم وكشف زيفهم ليس بغيبة، وبينوا أن الشيعة الرافضة هم أكثر الناس كذبًا على علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– وآل البيت، قال الحسن:" ليس للفاسق المعلن بالفسق غيبة ولا لأهل الاهواء والبدع غيبة"(٥٣)، وقال عامر بن شَرَاحيل الشَّعْبي: "ما كُذب على أحد في هذه الأمة كما كُذب على علي – رضي الله عنه –" (٥٤). ومنها: قول عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ:" صَحِبْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، وَأَكْثَرُ مَا يُحَدِّثُونَ عَنْهُ بَاطِلٌ "(٥٥)، وعَنِ الْحَسَنِ، وَمُحَمَّدٍ قَالَا: «لَا تُجَالِسُوا أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ، وَلَا تُجَادِلُوهُمْ، وَلَا تَسْمَعُوا مِنْهُمْ» (٥٦).ثم لحق هذا البيان، بيان الموقف من قبول رواية أهل الأهواء والبدع، وهو موقف اختلفت فيه أراء العلماء قديمًا وحديثًا، ومن ثم كانت الآراء ثلاثة:

الأول: قبول روايتهم مطلقًا إذا لم يتهموا بالكذب، وهو مذهب أبو حنيفة وأبو يوسف، والشافعي، قال الرَّبِيْعُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُوْلُ:" لَمْ أَرَ أَحَداً أَشْهَدَ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ" (٥٧)، وشدد على رفض قبول رواية الخطابية منهم خاصة؛ لأنهم يرون "الشهادة بالزور لموافقيهم" (٥٨)، ممن ذهب إلى قبول روايتهم كذلك: يحيى القطان وعلى بن المديني والبخاري، ذهبوا إلى قبول رواية المبتدع سواء أ كان داعية إلى بدعته أم لم يكن (٥٩). وسواء أروي ما يشيد بدعته أم ما ينقضها، لأن الأصل في قبول الرواية صدق اللهجة وجودة الضبط والسلامة من خوارم المروءة، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ:

«لَوْ تَرَكْتُ أَهْلَ الْبَصْرَةِ لِحَالِ الْقَدَرِ، وَلَوْ تَرَكْتُ أَهْلَ الْكُوفَةِ لِذَلِكَ الرَّأْيِ، يَعْنِي التَّشَيُّعَ، خَرِبَتِ الْكُتُبُ» قَوْلُهُ: خَرِبَتِ الْكُتُبُ، يَعْنِي لَذَهَبَ الْحَدِيثُ. (٦٠).

الثاني: رفضها مطلقًا، وهو رأي مالك فقد كان شديد الانتقاء، والحميدي، وعلي بن حرب، ويونس ابن أبي إسحاق، وغيرهم، أخرج ابن أبي حاتم عن محرز أبو رجاء وكان يرى رأى القدر فتاب منه، فقال:" لا تروا عن أحد من أهل القدر شيئًا فوالله لقد كنا نضع الأحاديث ندخل بها الناس في القدر نحتسب بها ولقد أدخلت في القدر أربعة آلاف من الناس" قال زهير فقلت له:" كيف تصنع بمن أدخلتهم؟"، قال:" هو ذا أخرجهم الأول فالأول".، وأخرج بسنده عن الحسن قال: "لا تسمعوا من أهل الأهواء"(٦١).

الثالث: التفصيل: التفريق بين الداعية وغيره، فرفضوا رواية الداعية إلى بدعته، ومن كانت بدعته مكفرة، وقبلوا من لم يكن كذلك، وهؤلاء منهم: ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وابن معين، ورد في سؤالات أبي داود: قلت لأحمد يكتب عن القدري قال:" إذا لم يكن داعيًا، وسمعت أحمد يقول: احتملوا المرجئة في الحديث" (٦٢).

ويمكن تلخيص موقف التابعين من أهل الأهواء والبدع من الرافضة وغيرهم في الآتي:

١.**التحري عن العقيدة:** وهي عقيدة تقوم في مجملها على الغلو في علي بن أبي طالب–رضي الله عنه–، والكذب عليه، والخداع، والنفعية، وبغض أهل الحق إلا من تاب، قال الشعبي – مبينًا خبث معتقدهم وفساده– :" قَالَ الشَّعْبِيُّ: يَا مَالِكُ، لَوْ أَرَدْتُ أَنْ يُعْطُونِي رِقَابَهُمْ عَبِيدًا أَوْ أَنْ يَمْلَؤُوا بَيْتِي ذَهَبًا عَلَى أَنْ أَكْذِبَ لَهُمْ عَلَى عَلِيٍّ لَفَعَلُوا، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَا كَذَبْتُ عَلَيْهِ أَبَدًا، يَا مَالِكُ، إِنَّنِي قَدْ دَرَسْتُ الْأَهْوَاءَ كُلَّهَا، فَلَمْ أَرَ قَوْمًا هُمْ أَحْمَقُ مِنَ الْخَشَبِيَّةِ، لَوْ كَانُوا مِنَ الدَّوَابِّ لَكَانُوا حُمُرًا، وَلَوْ كَانُوا مِنَ الطَّيْرِ لَكَانُوا رَخَمًا، وَقَالَ: أُحَذِّرُكَ الْأَهْوَاءَ الْمُضِلَّةَ، وَشَرُّهَا الرَّافِضَةُ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنْهُمْ يَهُودَ يَعْمِصُونَ الْإِسْلَامَ لِتَحْيَا ضَلَالَتُهُمْ كَمَا يَعْمِصُ بُولَسُ بْنُ شَاؤُلَ، مَلِكٌ، لِيَغْلِبُوا، لَمْ يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ رَغْبَةً وَلَا رَهْبَةً مِنَ اللَّهِ، وَلَكِنْ مَقْتًا لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ وَطَعْنًا عَلَيْهِمْ، فَأَحْرَقَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِالنَّارِ، وَنَفَاهُمْ مِنَ الْبُلْدَانِ، "(٦٣)قلت: وهذا يدل هذا على رفض الإمام الشعبي وغيره للرواية عنهم بسبب انحرافهم العقدي وغلوهم في آل البيت. كما يدل على وعي عقدي عميق، وأن الحديث كان مرتبطًا بالعقيدة والسلوك العام للراوي، لا بالحفظ أو اللفظ فقط.

٢–ردّ المنكر والغريب: كان التابعون يردون الحديث إذا وجدوا فيه نكارة أو غرابة، سواء في لفظه أو معناه أو إسناده، ولقد كان الوعي النقدي كان حاضرًا في ذهنية العلماء، حيث يرجعون إلى المعرفة الشخصية بالرواة، أو شهرتهم، أو غرابة المتن، على الرغم من أنه لم تكن هناك كتبًا مدونة في الجرح والتعديل آنذاك، ويمكن تلخيص منهجهم في الآتي:

أ.ردوا رواية غلاة الشيعة من الروافض ومن حذا حذوهم: قال ابن حجر العسقلاني في معرض تعريفه للتشيع:" والتشيع محبَّة على وتقديمه على الصحابة فَمن قدمه على أبي بكر وَعمر فَهُوَ غال فِي تشيعه وَيُطلق عَلَيْهِ رَافِضِي وَإِلَّا فشيعي فَإِن انضاف إِلَى ذَلِك السب أَو التَّصْرِيح بالبغض فغال فِي الرَّفْض وَإِن اعْتقد الرّجْعَة إِلَى الدُّنْيَا فأشد فِي الغلو "(٦٤)،وقال يحيى بن معين: قال شريك بن عبد الله:" ليس يقدم عليًا على أبي بكر وعمر رجل فيه خير"(٦٥)، كما كان سفيان الثوري لا يقبل الروايات التي تُنسب إلى التابعين وفيها غلو أو طعن في الصحابة، خصوصًا من طرق الروافض، فقال:" مَنْ زعم أنّ عليًّا كان أحقّ بالولاية من أبي بكر وعمر فقد خطَّأ أبا بكرٍ وعمر والمهاجرين والأنصار"(٦٦).

ومثال ذلك موقف نقاد الحديث وحفاظه من التابعين وغيرهم ممن هذه حاله:

١– "لوط" بن يحيى أبو مخنف، قال في اللسان:" إخباري تالف لا يوثق به تركه أبو حاتم وغيره وقال الدارقطني ضعيف وقال يحيى بن معين ليس بثقة وقال مرة ليس بشيء وقال ابن عدى شيعي محترق صاحب اخبارهم قلت روى عن الصعق عن زهير وجابر الجعفي ومجالد روى عنه المدائني وعبد الرحمن بن مغراء ومات قبل السبعين ومائة انتهى وقال أبو عبيد الأجري سألت أبا حاتم عنه ففض يده"(٦٧).

٢. عَبد الرحمن بن صالح الأزدي كوفي. قال في الكامل: "سمعت إبراهيم بن مُحَمد بن عيسى يقول: سَمعتُ موسى بن هارون الحمال يقول عَبد الرحمن بن صالح شيعي محترق حرقت عامة ما سمعت منه يروي أحاديث سوء في مثالب أصحاب رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"(٦٨). إلى غير ذلك من الأمثلة.

٢. رد الحديث إذا اشتمل على نكارة في لفظه أو مضمونه، وإن كان الإسناد ظاهر الصحة.

ومثاله:

أخرج الحطيب في تاريخه عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: " عَلِيٌّ خَيْرُ الْبَشَرِ فَمَنْ أَبَى فَقَدْ كَفَرَ "، وقال:" هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ لا أَعْلَمُ رَوَاهُ سِوَى الْعَلَوِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَلَيْسَ بِثَابِتٍ"(٦٩)قلت: وقد ردت هذه الرواية لنكارة سندها ومتنها، فعلي –رضي الله عنه– إطلاق كونه

خير البشر ليس مقبولًا، فخير البشر هو محمد –صلى الله عليه وسلم–، ولو سلمنا جدلًا لقنا خير زمانه فمقبول، لكن أين نذهب بقولهم:" فمن أبى فقد كفر"؟ . فهي رواية خبيثة موضوعة، وفي ضوء هذا التوجيه، يقول ابن طاهر:" وَرَوَاهُ عَنهُ أَحْمد بن يحيى الصُّوفِي، قَالَ: ثَنَا الْحر بن سعيد النَّخعِيّ، وَكَانَ من خِيَار النَّاس. وَرُوِيَ عَن شريك أَيْضا عَن الْأَعْمَش، عَن عَطِيَّة، قُلْنَا لجَابِر: مَا كُنْتُم تَعدونَ عليا فِيكُم؟ قَالَ: " ذَلِك خير الْبشر ". وَأوردهُ فِي ذكر أبي سَمُرَة أَحْمد بن سَالم: عَن شريك، عَن الْأَعْمَش، عَن عَطِيَّة، عَن أبي سعيد، عَن النَّبِي – صلى الله عَلَيْهِ وَسلم –: " عَليّ خير الْبَريَّة "..ثم قال: وَأحمد هَذَا لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ، يروي الْمَنَاكِير. وَهَذَا الحَدِيث قد رَوَاهُ غَيره عَن شريك، وَرُوِيَ عَن شريك أَيْضا، عَن الْأَعْمَش، عَن عَطِيَّة، عَن جابربن عبد الله: " كُنَّا نعد عليا من خيارنا "، ولايسنده هَكَذَا إلاّ ضَعِيف. قَالَ الْمَقْدِسِي: الأَصْل فِي هَذَا الْكَلَام قَول جَابر: " كُنَّا نعد عليا من خيارنا ". وهذبه شريك بذلك اللَّفْظ الْأَخير، وَجعل لَهُ الضُّعَفَاء أَسَانِيد مُتَّصِلَة إِلَى رَسُول الله – صلى الله عَلَيْهِ وَسلم –"(٧٠).قلت: وما استعرضته من رد المنكر والغريب في المتن والإسناد يدل على بداية نشوء نقد المتن، الذي تطوّر لاحقًا في علمي: "العلل"، "علل المتون".

الفصل الثاني أسس نقد الحديث عند التابعين (النقد الداخلي والخارجي)

تمهيد:

برز جيل التابعين في بيئة حديثية حافلة بالتوثيق والتمحيص، فاستلموا مشعل الرواية من الصحابة رضي الله عنهم، ولكنهم واجهوا في عصرهم أولى بوادر الوضع في الحديث، وانتشار الرواية عن غير الثقات، واختلاط الحفظ، مما ألزمهم بترسيخ قواعد نقدية متينة. وقد تميز نقد الحديث عندهم بتطور ملموس في شقيه :**الخارجي** المرتبط بالإسناد، و**الداخلي** المرتبط بالمتن، وهو ما سيعالجه هذا الفصل.

المبحث الأول النقد الخارجي عند التابعين

المطلب الأول التحقق من اتصال السند

اهتم التابعون بالتثبت من السند، وتمييز المرسل من الموصول، والوقوف على العنعنة وسماع الراوي من شيخه، ومن أبرز من اعتمد هذا المنهج:

١.**محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ)** حيث قال:"لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سُموا لنا رجالكم" (٧١).

٢. **سعيد بن المسيب (ت ٩٤هـ):** كان متحققًا من السماع واتصال الإسناد، وإذا أرسل أرسل عن الثقات، قيل للإمام الشافعي: كيفَ قبلتم عَن سعيد مُنْقَطِعًا وَلم تقبلوه عَن غَيره؟،قال:" قُلْنَا لَا نَحْفَظ لسَعِيد مُنْقَطِعًا إِلَّا وجدنَا مَا يدل على تسديده وَلَا يُؤثر أحد فِيمَا عَرفْنَاهُ عَنهُ إِلَّا عَن ثِقَة عَن مَعْرُوف وَمن كَانَ مثل حَاله قبلنَا منقطعه"(٧٢)وقال في النكت:"وَزعم الْمَاوَرْدِيّ فِي الْحَاوِي فِي بَاب بيع اللَّحْم بِالْحَيَوَانِ أَن الشَّافِعِي اخْتلف قَوْله فِي مَرَاسِيل سعيد بن الْمسيب فَكَانَ فِي الْقَدِيم يحْتَج بهَا بانفرادها؛ لِأَنَّهُ لَا يُرْسل حَدِيثا إِلَّا يُوجد مُسْندًا وَلِأَنَّهُ لَا يروي إِلَّا مَا سَمعه من جمَاعَة أَو عضده قَول الصَّحَابَة أَو رَآهُ منتشرا عِنْد الكافة أَو وَافقه فعل أهل الْعَصْر وَلِأَنَّهُ لَا يروي إِلَّا عَن أكَابِر الصَّحَابَة وَأَيْضًا فَإِن مراسيله سبرت فَكَانَت مَأْخُوذَة عَن أبي هُرَيْرَة لما بَينهمَا من الوصلة والصهارة فَصَارَ إرْسَاله كإسناده عَنهُ .."(٧٣).

٣.**شعبة بن الحجاج:** وأخرج ابن حبان في المجروحين عن شعبة وهو من التابعين الذين فتشوا عن الإسناد وسماع المعاصرين بعضهم من بعض اتهموا بالتدليس أم لم يتهموا:" سمعت شعبة يقول: كل حديث ليس فيه " حدثنا، وأخبرنا "، فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام"، وأخرج الخطيب قول شعبة:" «كُلُّ حَدِيثٍ لَيْسَ فِيهِ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا فَهُوَ خَلٌّ وَبَقْلٌ»، وروى ابن أبي حاتم بسنده عن شعبة يقول: "كنت انظر إلى فم قتادة، فإذا قال بالحديث: حدثنا، عنيت به فوقفته عليه، وإذا لم يقل حدثنا لم أعن به"(٧٤) قلت: وقد طبَّق شعبة كلامه السابق في عدة نصوص، منها: قال شعبة: (قد أدرك رُفيع أبو العالية علي بن أبي طالب، ولم يسمع منه شيئًا) (٧٥)، في حين أن شعبة نفسه قد أقر بإدراك ربيع عليًا، لكنه التزم اشترط مع اللقاء السماع مباشرة منه، قال حجاج بن محمد الأعور: (قلت لشعبة: قد أدرك ربعي عليًا؟ قال: نعم. حَدَّث عن علي، ولم يقل: سمع) (٧٦). وقد قال بسماع رفيع من علي بن أبي طالب علي بن المدبني، والبخاري، (٧٧). قلت: وبمكن الجمع، بأن شعبة قال بما قاله حجاج بن محمد لعدم وقوفه على سماع ربعي أول الأمر، ثم وقف على سماعه في رواية منصور عنه فحدث به. قلت: ولا ريب أن هذا يعد من قبيل التشدد لفوات كثير مما روي بالعنعنة خاصة إذا روعيت فيه ضوابط العمل بالمعنعن، وهاك بيانها: اختلف الأئمة في حكم الإسناد المعنعن على مذاهب؛ منها:

المذهب الأول: السند المعنعن من قبيل المرسل والمنقطع ما لم يتبين اتصاله من جهة أخرى.وهذا القول حكاه ابن الصلاح ولم يسم قائله. (٧٨)، وكان من مذهب شعبة أن الإسناد المعنعن ونحوه ليس بحجة؛ وهذا ما نقله عنه الحافظ السخاوي ودليله ما أسلفت ذكره عن شعبة.

المذهب الثاني: أن العنعنة تفيد الاتصال بشروط ثلاثة هي: المعاصرة وثبوت اللقيا والسلامة من التدليس (٧٩)، وهذا الذي عليه حذاق الفن كعلي بن المديني والإمام البخاري وطائفة. (٨٠)وقريب من هذا ما ذهب إليه ابن عبد البر –مع دعوى الإجماع– حيث قال:"اعلم وفقك الله أني تأملت

أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم في ذلك، إذا جمع شروطًا ثلاثة، وهي:

١ – عدالة المحدثين في أحوالهم.

٢ – ولقاء بعضهم بعضا مجالسة ومشاهدة.

٣ – وأن يكونوا برآء من التدليس. (٨١).

المطلب الثاني نقد عدالة الرواة وضبطهم

لم يكن قبول الرواية عند التابعين إلا بعد التحقق من عدالة الراوي وضبطه، فظهرت بدايات علم الجرح والتعديل، وإن لم يصنف كعلم مستقل بذاته، وقد تحققوا من ذلك بعدة أمور أهمها:

١. الرواية عن المعرفين بالصدق والديانة والضبط، والتوقف في الرواية عن المجهولين، وطرح حدبت المعروفين بالكذب. ومثاله ما رواه الخطيب البغدادي قال: سَمِعْتُ ابْنَ مَهْدِيٍّ، يَذْكُرُ عَنْ شُعْبَةَ، قِيلَ لَهُ مَنِ الَّذِي يُتْرَكُ حَدِيثُهُ؟ قَالَ: «الَّذِي إِذَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ فَأَكْثَرَ، طُرِحَ حَدِيثُهُ» (٨٢)،

وأخرج مسلم في صحيحه، قال، أخبرنا زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ: «اكْتُبْ عَنْ بَقِيَّةَ، مَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا تَكْتُبْ عَنْهُ مَا رَوَى عَنْ غَيْرِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا تَكْتُبْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، مَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا عَنْ غَيْرِهِمْ» (٨٣). وفي معجم ابن الأعرابي، قال: سُئِلَ شُعْبَةُ، عَنْ مَنْ يُتْرَكُ حَدِيثُهُ؟ فَقَالَ: «إِذَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمُعَرَّفُونَ فَأَكْثَرَ طُرِحَ حَدِيثُهُ، وَمَنِ اتُّهِمَ بِالْكَذِبِ طُرِحَ حَدِيثُهُ، وَمَنْ رَوَى حَدِيثًا غَلَطًا مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ فَتَمَادَى فِي رِوَايَتِهِ طُرِحَ حَدِيثُهُ، وَمَنْ أَكْثَرَ الْغَلَطَ طُرِحَ حَدِيثُهُ، وَمَا كَانَ غَيْرَ هَؤُلَاءِ فَارْوِ عَنْهُ» (٨٤)، وقال شُعْبَةُ: " لَا يَجِيئُكَ الْحَدِيثُ الشَّاذُّ إِلَّا مِنَ الرَّجُلِ الشَّاذِّ "(٨٥).

المطلب الثالث مراعاة القرائن والسياقات في الإسناد

اعتمد التابعون على قرائن متعددة في قبول الرواية، منها:

١.قرائن حال الراوي: النظر في سلوك الراوي وأمانته وضبطه، بل وحتى تغير حاله عبر الزمن.

قال عبد الخالق بن منصور: قلت لابن معين: تَرَى أن أكتب عنه؟ –يقصد (حَاجِب بْن الْوَلِيدِ) – فقال: "ما أعرفه، وهو صحيح الحديث"(٨٦)، قلت: وعدم معرفة ابن معين للراوي ليست دليلًا على جهالته، وإلا فكيف يكون مجهولًا وحديثه صحيح؟، ولكن لعله قصد نفي المعرفة الخاصة الملاصقة، وإنما تتبع حالة من توثيق الثقات له فصحح حديثه.أضف إلى ذلك رصد حالة الراوي بدقة، فإذا ما طرأ تغيير على حالته من اختلاط نتج عن كبر سن، أو احتراق كتب،أو فقد بصر، أو طرأ عليه ما يطعن في عدالته، كبدعة، أو فسق،أو جهالة،أو كذب..أعلنوا ذلك بكل آمانة ودقة، فقالوا عن عطاء بن السائب مثلًا، وهو من هو عدالة وضبطًا!: قَال علي بن المديني ، عَن يحيى بْن سَعِيد القطان: ما سمعت أحدا من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئا قط في حديثه القديم، وما حدث سفيان وشعبة عن عطاء بن السائب صحيح إلا حديثين كان شعبة يقول: سمعتهما بأخرة عن زاذان. وَقَالَ يَحْيَى لَمْ يَسْمَعْ عَطَاءُ بنُ السَّائِبِ مِنْ يَعَلَى بنِ مُرَّةَ قَالَ وَاخْتلطَ عَطَاءٌ فَمَا سُمِعَ مِنْهُ قَدِيْماً فَهُوَ صَحِيْحٌ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي الصَّحَةِ وَفِي الاخْتِلاَطِ جَمِيْعاً، وَلاَ يُحْتَجُّ بِحَدِيْثِهِ"(٨٧).

٢. القرائن الزمنية والمكانية: ويتم ذلك بمطابقة زمن الراوي ومكانه مع زمن ومكان من يروي عنه، للتأكد من إمكانية اللقاء.وقد سبق كلام شعبة في ذلك في المطلب الثاني، أضف إلى ذلك قرينة كون الراوي من أهل القرون الفاضلة، أو من المشهورين بالصدق والديانة، أو من مدرسة المدينة المنورة، كمالك بن أنس وغيره، قال في شرح التذكرة لابن الملقن:" إذا عرفنا أن فلانًا تابعيًّا فإن غالب التابعين يتجوز العلماء فيهم إذا وجدت بعض القرائن الدالة على أنهم سلموا من وصمة الكذب أو من الخطأ الفاحش، فإذا جاء عندنا راو مثلا من التابعين ولم يذكر بجرح ولا تعديل لكن كانت روايته عن الصحابة وروى عنه الثقاة، يعني: مثل هذا يتجوزون فيه ويجعلون حديثه مقبولا، بخلاف غيره من الطبقات الأخرى، فإنهم كلما ابتعدت الطبقة كلما تشددوا"(٨٨).

٣. القرائن المقارنة بين الأسانيد: قال الجديع:" مقارنة الأسانيد، تكشف لنا من أسقط في موضع العنعنة للشيخ المعين، مع إدراك ذلك الشيخ وسماعه في الأصل ممن عنعن عنه. وذلك مثل: حديث رافع بن خديج، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أسفروا بالفجر، فإنه أعظم للأجر هذا الحديث رواه سفيان الثوري وسفيان بن عيينة وأبو خالد سليمان بن حيان الأحمر ويحيى بن سعيد القطان، وهؤلاء كلهم ثقات، عن محمد بن عجلان، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن رافع، به. ورواه جماعة عن محمد بن إسحاق صاحب

السيرة، عن عاصم بن عمر، ولم يقل في شيء من الروايات: (حدثني عاصم).وهذه متابعة لابن عجلان، هكذا أوهم ابن إسحاق بتدليسه، وكشفت رواية أخرجها الإمام أحمد (٨٩) عن حقيقة ذلك قال فيها: حدثنا يزيد (وهو ابن هارون)، قال: أخبرنا محمد بن إسحاق، قال: أنبأنا ابن عجلان، عن عاصم، بباقي الإسناد به.فعاد الحديث لابن عجلان، فتأمل كيف أوهم التدليس طريقاً جديداً للحديث، ولو كان ابن عجلان ضعيفاً وأسقط، وبقي في السند الثقات لأوهم القبول، وقد عهد ابن إسحاق بكثرة التدليس، وهو يدلس عن مجروحين"(٩٠).وهناك مفهوم آخر لمقارنة الأسانيد: وهو (ما درج عليه كثير من العلماء الباحثين من مقارنة الأسانيد التي يدرسونها بأسانيد الصحيحين، فيكثر من صنيعهم أن يقول أحدهم: هذا الإسناد على شرط الشيخين، أو على شرط البخاري، أو على شرط مسلم، أو يقول: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وغير ذلك من الإطلاقات) (٩١).

٤. قرائن العمل والانتشار: إذا كان الحديث يُعمل به بين كبار الصحابة والتابعين، كان ذلك قرينة على قبوله، والعكس بالعكس. وكثيرًا ما نلحظ ذلك عند الإمام الترمذي، فقد سمى كتابه السنن بـ " الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل. ويشير إلى ذلك الفهم الشيخ عبد الرزاق حمزة في معرض تفسيره لمقصد الإمام الترمذي (حسن صحيح): "كأن غرض الترمذي أن يجمع في كتابه بين الأحاديث وما أيدها من عمل القرون الفاضلة من الصحابة ومن بعدهم"(٩٢).

٥.السياق التاريخي للحديث. ربط مضمون الرواية بظروف زمن النبي ﷺ أو الصحابة، لمعرفة مدى معقوليتها في ضوء الأحداث التاريخية. ومن ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي وائل قال: «خرج علينا ابن مسعود بصِفّين» لذلك قال أبو نعيم أتراه بُعِثَ بعد الموت، فإنَّ ابن مسعود توفي قبل صِفّين سَنَةَ (٣٢ هـ) (٩٣)وروى ابن كثير في البداية:" قُلْتُ: قَدِ ادَّعَى يَهُودُ خَيْبَرَ فِي أَزْمَانٍ مُتَأَخِّرَةٍ بَعْدَ الثَّلَاثِمِائَةِ، أَنَّ بِأَيْدِيهِمْ كِتَابًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِيهِ أَنَّهُ وَضَعَ الْجِزْيَةَ عَنْهُمْ.. فَإِنَّ فِيهِ شَهَادَةَ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، وَقَدْ كَانَ مَاتَ قَبْلَ زَمَنِ خَيْبَرَ وَفِيهِ شَهَادَةُ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ يَوْمَئِذٍ، وَفِي آخِرِهِ: وَكَتَبَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَهَذَا لَحْنٌ وَخَطَأٌ، وَفِيهِ وَضْعُ الْجِزْيَةِ، وَلَمْ تَكُنْ شُرِعَتْ بَعْدُ، فَإِنَّهَا إِنَّمَا شُرِعَتْ أَوَّلَ مَا شُرِعَتْ وَأُخِذَتْ مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ وَذَكَرُوا أَنَّهُمْ وَفَدُوا فِي حُدُودِ سَنَةِ تِسْعٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ"(٩٤)وما أخرجه الخطيب بسنده عن عُفَيْر بْن مَعْدَانَ الْكَلَاعِيّ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا عُمَرُ بْنُ مُوسَى حِمْصَ فَاجْتَمَعْنَا إِلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ، فَجَعَلَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا شَيْخُكُمُ الصَّالِحُ، حَدَّثَنَا شَيْخُكُمُ الصَّالِحُ، فَلَمَّا أَكْثَرَ، قُلْتُ لَهُ: مَنْ شَيْخُنَا هَذَا الصَّالِحُ؟ سَمِّهِ لَنَا نَعْرِفُهُ، قَالَ: فَقَالَ خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ، قُلْتُ لَهُ: فِي أَيِّ سَنَةٍ لَقِيتَهُ؟ قَالَ: لَقِيتُهُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَمِائَةٍ، قُلْتُ: فَأَيْنَ لَقِيتَهُ؟ قَالَ: لَقِيتُهُ فِي غَزَاةِ أَرْمِينِيَّةَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ يَا شَيْخُ، وَلَا تَكْذِبْ، مَاتَ خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ، وَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ لَقِيتَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ، وَأَزِيدُكَ أُخْرَى: لَمْ يَغْزُ أَرْمِينِيَّةَ قَطُّ، كَانَ يَغْزُو الرُّومَ"، وعن سُفْيَان الثَّوْرِيّ قال: «لَمَّا اسْتَعْمَلَ الرُّوَاةُ الْكَذِبَ اسْتَعْمَلْنَا لَهُمُ التَّارِيخَ، أَوْ كَمَا قَالَ أَبُو عُمَرَ»، وروع عن حَفْص بْنَ غِيَاثٍ، يَقُولُ: إِذَا اتَّهَمْتُمُ الشَّيْخَ فَحَاسِبُوهُ بِالسِّنِينَ، يَعْنِي: احْسِبُوا سِنَّهُ وَسَنَّ مَنْ كَتَبَ عَنْهُ وَإِذَا أَخْبَرَ الرَّاوِي عَنْ نَفْسِهِ بِأَمْرٍ مُسْتَحِيلٍ سَقَطَتْ رِوَايَتُهُ"(٩٥).

٦- موافقة روايته لرواية الثقات المتقنين: وذلك بعرض الحديث على ما علموه من الثقات أو من الكتاب والسنة، ومثاله: ما اشترطه الإمام الشافعي في قبول رواية المُرْسِل: "وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه" (٩٦)، وعليه؛ فالراوي المُرْسِل بهذا الضابط، ضابط تام الضبط.

٧- موافقة السنة المشهورة: قال في هداية الساري:(السُّنَّةُ المَشْهُورَةُ: وهِيَ التي يَرْوِيهَا عَدَدٌ يَبْلُغُ حَدَّ التَّوَاتُرِ فِي العُصُورِ كُلِّهَا، ما عَدَا القَرْنَ الأَوَّلَ – وهو عَصْرُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ" كما حَقَّقَهُ الفَخْر الرَّازي) (٩٧). ويرى الإمام الشافعي:" أن عرض الآحاد على السنة المشهورة بهدف تضعيف بعض الأحاديث وردها مع ثبوتها سندًا –كما قال به الأحناف كدليل على توثيق الحديث – يتعارض مع طاعة رسول الله، –صلى الله عليه وسلم– التي أمر الله عز وجل بها في كتابه، يقول: "وإذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه، لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره، بل الذي على الناس اتباعه، ولم يجعل الله لأحد معه أمرًا يخالف أمره"(٩٨).. إلخ.

المبحث الثاني النقد الداخلي عند التابعين (نقد المتن)

يتناول هذا المبحث جانب نقد المتن الذي مارسه التابعون، وهو مجال بالغ الأهمية في علم الحديث. وقد كان من منهجهم عرض الحديث على القرآن الكريم، فإن وافقه قبلوه، وإن خالفه ردوه، كما كانوا يعرضونه على السنة المتواترة، وعلى المعقولات والمقررات اللغوية. وقد وقف بعضهم عند ألفاظ غريبة أو مضامين غير مألوفة فنقدها.

المطلب الأول عرض الحديث على القرآن والسنة الثابتة

من أوائل قواعد التابعين في التحقق من الحديث: عرض المتن على النصوص القطعية من القرآن الكريم والسنة النبوية المشهورة، فإن وافقهما فهو مقبول، وإلا فهو مردود، يقول السرخسي في معرض حديثه عن أدلة ثبوت الانقطاع بدليل معارض، وقد قسمها إلى أربعة أوجه:" إِمَّا أَن يكون مُخَالفا لكتاب الله تَعَالَى أَو لسنة مَشْهُورَة عَن رَسُول الله أَو يكون حَدِيثا شاذًا لم يشْتَهر فِيمَا تعم بِهِ الْبلوى وَيحْتَاج الْخَاص وَالْعَام إِلَى مَعْرفَته أَو يكون حَدِيثًا قد أعرض عَنهُ الْأَئِمَّة من الصَّدْر الأول بِأَن ظهر مِنْهُم الِاخْتِلَاف فِي تِلْكَ الْحَادِثَة وَلم تجر بَينهم المحاجة بذلك الحَدِيث..ثم قال:

فَأَما الْوَجْه الأول: وَهُوَ مَا إِذا كَانَ الحَدِيث مُخَالفا لكتاب الله تَعَالَى فَإِنَّهُ لَا يكون مَقْبُولًا وَلَا حجَّة للْعَمَل بِهِ.. وَدَلِيلنَا فِي ذَلِك قَوْله –عَلَيْهِ السَّلَام– :" كل شَرط لَيْسَ فِي كتاب الله تَعَالَى فَهُوَ بَاطِل"(٩٩) وَكتاب الله أَحَق وَالْمرَاد كل شَرط هُوَ مُخَالف لكتاب الله تَعَالَى لَا أَن يكون المُرَاد مَا لَا يُوجد عينه فِي كتاب الله تَعَالَى فَإِن عين هَذَا الحَدِيث لَا يُوجد فِي كتاب الله تَعَالَى وبالإجماع من الْأَحْكَام مَا هُوَ ثَابت بِخَبَر الْوَاحِد وَالْقِيَاس وَإِن كَانَ لَا يُوجد ذَلِك فِي كتاب الله تَعَالَى فَعرفنَا أَن المُرَاد مَا يكون مُخَالفا لكتاب الله تَعَالَى وَذَلِكَ نصيص على أَن كل حَدِيث هُوَ مُخَالف لكتاب الله تَعَالَى فَهُوَ مَرْدُود..ثم استطرد مدللًا على رد خبر الآحاد إذا خالف السنة المشهورة، فقال:" وَكَذَلِكَ الْغَرِيب من أَخْبَار الْآحَاد إِذا خَالف السّنة الْمَشْهُورَة فَهُوَ مُنْقَطع فِي حكم الْعَمَل بِهِ؛ لِأَن مَا يكون متواترًا من السّنة أَو مستفيضًا أَو مجمعًا عَلَيْهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَة الْكتاب فِي ثُبُوت علم الْيَقِين بِهِ وَمَا فِيهِ شُبْهَة فَهُوَ مَرْدُود فِي مُقَابلَة الْيَقِين وَكَذَلِكَ الْمَشْهُور من السّنة فَإِنَّهُ أقوى من الْغَرِيب لكَونه أبعد عَن مَوضِع الشُّبْهَة وَلِهَذَا جَازَ النّسخ بالمشهور دون الْغَرِيب فالضعيف لَا يظْهر فِي مُقَابلَة الْقوي وَلِهَذَا لم يعْمل بِخَبَر الْقَضَاء بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِين لِأَنَّهُ مُخَالف للسّنة الْمَشْهُورَة وَهُوَ قَوْله –عَلَيْهِ السَّلَام– :"الْبَيِّنَة على الْمُدَّعِي وَالْيَمِين على من أنكر"(١٠٠) من وَجْهَيْن أَحدهمَا أَن فِي هَذَا الحَدِيث بَيَان أَن الْيَمين فِي جَانب الْمُنكر دون الْمُدَّعِي وَالثَّانِي أَن فِيهِ بَيَان أَنه لَا يجمع بَين الْيَمين وَالْبَيِّنَة فَلَا تصلح الْيَمين متممة للبينة بِحَال"(١٠١)

المطلب الثاني تحليل المعنى ومدى قبوله عقلًا وشرعًا

وذلك كثير في السنة النبوية، فقد رد التابعون أحاديث تتعارض مع المروءة والعقل، وتنافي العدالة، وتخالف الفطرة السليمة، وطبيعة الخلق..إلى آخر ذلك، وإليك بيان بعضها:

–رفض التابعون الأحاديث التي يفسد معناها كونها تُنافي العدل أو المروءة أو العقل، أو ركاكة لفظها:

قال في التلخيص الحبير:" فساد المعنى: كقولهم: ربيع أمتي العنب والبطيخ أو قولهم: الباذنجان لما أكل له، أو الباذنجان شفاء من كل داء، أو كل حديث يشتمل على سخافات لا تصدر عن

العقلاء فضلاً عن سيد العلماء وخير الأنبياء الذي أوتي جوامع الكلم واختصر له الكلام

اختصارًا"(١٠٢). ومثال ما ينافي الفطرة أو أصل الخِلقة ما روي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله –صَلى الله عَليهِ وسَلمَ–:"ابْنَتِي فَاطِمَةُ حَوْرَاءُ آدَمِيَّةٌ لَمْ تَحِض ولَمْ تَطْمُثْ، وإِنَّمَا سَمَّاهَا فَاطِمَةُ لأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَطَمَهَا ومُحِبِّيهَا مِنَ النَّارِ"(١٠٣).وقال في تنزيه الشريعة عقب قول الخطيب، (قلت) :" وَجَاء عَن أَسمَاء قبلت فَاطِمَة بالْحسنِ فَلم أر لَهَا دَمًا فَقلت يَا رَسُول الله إِنِّي لم أر لفاطمة دَمًا فِي حيض وَلَا نِفَاس فَقَالَ أما علمت أَن ابْنَتي طَاهِرَة مطهرة فَلَا يرى لَهَا دم فِي طمث وَلَا ولادَة أوردهُ " (لمحب الطَّبَرِيّ) فِي ذخائر العقبي وَهُوَ بَاطِل أَيْضا فَإِنَّهُ من رِوَايَة دَاوُد بن سُلَيْمَان الْغَازِي عَن عَليّ بن مُوسَى الرضى وَالله أعلم"(١٠٤).

الفصل الثالث تطبيقات عملية على النقد الحديثي عند التابعين

نتناول من خلاله ثلاثة نماذج تطبيقية كدليل عملي على منهج التابعين في نقد الحديث من جوانبه المختلفة (السند، المتن، عدالة الرواة، ضبطهم، توافق الحديث مع القرآن... إلخ).

المبحث الأول تصحيح الوهم بترجيح رواية صاحب القصة وقوة الشاهد (سعيد بن المسيّب)

أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عكرمة عن ابن عباس:" أن النبي – صلَّى الله عليه وسلم – تزوَجَ ميمونة وهو مُحْرِمٌ"، ولفظ مسلم:" عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ»، " زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ، فَحَدَّثْتُ بِهِ الزُّهْرِيَّ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَلَالٌ "، وأخرج مسلم عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، حَدَّثَتْنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ، «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ»، قَالَ: «وَكَانَتْ خَالَتِي، وَخَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ» (١٠٥).

قلت: فهذا حديثان صحيحان متعارضان فكيف الجمع بينهما؟

رجّح التابعي سعيد بن المسيّب روايةَ صاحب الواقعة (ميمونة) و(أبو رافع)، وبيّن وَهم ابن عباس، ودليله ما أخرجه أبو داود في سننه عن إسماعيلَ بن أُميةَ، عن رجُلٍ عن سعيد بن المسيب، قال: وهِمَ ابن عباس في تزويج ميمونة وهو مُحرِمٌ"(١٠٦)، وزاد الأمر وضوحًا فقال فيما رواه البيهقي :"

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، أَنَّهُ قَالَ: هَذَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَزْعُمُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ مَكَّةَ فَكَانَ الْحِلُّ وَالنِّكَاحُ جَمِيعًا، فَشُبِّهَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ"(١٠٧)وقال الترمذي عقب روايته لحديث ابن عباس، رقم (٨٤٤):" هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَأَبُو الشَّعْثَاءِ: اسْمُهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ. وَاخْتَلَفُوا فِي تَزْوِيجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَيْمُونَةَ، لأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَهَا فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَزَوَّجَهَا حَلاَلاً، وَظَهَرَ أَمْرُ تَزْوِيجِهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، ثُمَّ بَنَى بِهَا وَهُوَ حَلاَلٌ بِسَرِفَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وَمَاتَتْ مَيْمُونَةُ بِسَرِفَ حَيْثُ بَنَى بِهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَدُفِنَتْ بِسَرِفَ".وقال ابن عبد البر فيما نقله الحافظ في الفتح:"اختلفت الآثار في هذا الحكم، لكن الرواية: أنه تزوجها وهو حلال، جاءت من طرق شتى، وحديث ابن عباس صحيح الإسناد. لكن الوهم إلى الواحد أقرب إلى الوهم من الجماعة، فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضا، فتطلب الحجة من غيرهما، وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم، فهو المعتمد"(١٠٨).

المبحث الثاني استخدام التابعين ألفاظ النقد الصريحة (الجرح والتعديل)

قصة جرح التابعي سعيدُ بن جُبَير لعِكرِمَةَ في مسألة كِراء الأرض

أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق بسنده عن عكرمة أنه كره كراء الأرض البيضاء فذكرت ذلك لسعيد بن جبير فقال: كذب عكرمة سمعت ابن عباس:" يقول إن أمثل ما أنتم صانعون استئجار الأرض سنة بسنة"(١٠٩)قلت: نلحظ ردَّ التابعي الجليل سعيد بنُ جُبير خبر عكرمة إلى سماعه الثابت عن ابنِ عباس في جواز الإجارة البيضاء سنةً بسنة، واستعمل لفظًا صريحًا في النقد، هو قوله: (كذب عكرمة)، والاتهام بالكذب هنا لا يمكن حمله على معناه الصريح؛ لما ترجح من توثيق الأئمة لعكرمة مولى ابن عباس، فبقي أن يحمل على معنى (أحطأ)، قال ابن حجر في ترجمة عكرمة: (وقال ابن حبان: أهل الحجاز يطلقون "كذبَ" في موضع "أخطأَ"(١١٠) قال ابن حبان في ترجمة برد مولى سعيد بن المسيب: "كَانَ يخطئ وَأهل الْحجاز يسمون الْخَطَأ كذبًا"(١١١).

المبحث الثالث التدوين الانتقائي المعياري والاكتفاء بالمحفوظ الثابت (بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز)

أخرج البخاري في صحيحه قال:" وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ: انْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاكْتُبْهُ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ العِلْمِ وَذَهَابَ العُلَمَاءِ، وَلاَ تَقْبَلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ صلّى الله عليه وسلم: «وَلْتُفْشُوا العِلْمَ، وَلْتَجْلِسُوا حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لاَ يَعْلَمُ، فَإِنَّ العِلْمَ لاَ يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا» حَدَّثَنَا العَلاَءُ بْنُ عَبْدِ الجَبَّارِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ: بِذَلِكَ، يَعْنِي حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ، إِلَى قَوْلِهِ: ذَهَابَ العُلَمَاءِ"(١١٢) قال مصطفى البغا] (دروس العلم) ذهابه وضياعه. (ولتفشوا) من الإفشاء وهو الإشاعة. (لا يهلك) لا يضيع. (سرا) مكتوما] (١١٣)قال ابن بطال:" في أمر عمر بن عبد العزيز بكتاب حديث النبي، (صلى الله عليه وسلم)، خاصَّة، وألا يقبل غيره الحض على اتباع السنن وضبطها، إذ هي الحجةُ عند الاختلاف، وإليها يلجأ عند التنازع، فإذا عدمت السنن ساغ لأهل العلم النظر، والاجتهاد على الأصول. وفيه: أنه ينبغي للعلماء نشر العلم وإذاعته"(١١٤)قلت: وما نقله الإمام البخاري –رحمه الله– عن الخليقة عمر بن عبد العزيز أحد التابعين يوضح أنه وضع معيارًا عمليًا لقبول الحديث، فأمر بكتابة ما صح عن النبي –صلى الله عليه وسلم– فقط، وترك غيره، مما يُظهر انتقاء الروايات وتوثيقها رسميًا لحماية السنة من الدخيل..إلى آخر ذلك من التطبيقات العملية لمنهج نقد الحديث عند التابعين.

الخاتمة:

بعد دراسة منهج النقد عند التابعين دراسة تحليلية مقارنة، تبيَّن أن هذه الطبقة كانت حلقةً محورية في حفظ السنة النبوية ونقلها، وأن جهودهم في النقد شكّلت الأساس الذي بُني عليه علم الحديث فيما بعد. وقد ظهر من خلال البحث أن التابعين لم يكتفوا برواية الحديث، بل مارسوا عملية تمحيص دقيقة، استندت إلى معايير علمية رصينة، تجمع بين التثبت من الإسناد وفحص المتن، في ضوء القرائن والسياقات التاريخية والاجتماعية. كما برزت خصائص مميزة لكل مدرسة من مدارسهم العلمية، مما يعكس ثراء البيئة الحديثية وتنوعها.

أولًا: أهم النتائج:

١.تنوع المناهج النقدية عند التابعين تبعًا لاختلاف البيئات العلمية في الأمصار الكبرى، مع بروز مدرسة المدينة باعتبارها الأشد التزامًا بالتثبت في الرواية.

٢.اعتماد القرائن المتعددة (مثل موافقة الثقات، والاتساق مع النصوص الثابتة، وعدم النكارة) في قبول الحديث أو رده، مع قدرة على الجمع بين النقد السندي والمتني.

٣.حضور الجانب العملي التطبيقي؛ إذ مارس التابعون النقد في واقع الرواية، ولم يقتصروا على التنظير أو القواعد العامة.

٤.الإسهام في تأسيس علم الجرح والتعديل من خلال تقييمهم للرواة وبيان مراتبهم، ووضع اللبنات الأولى للمصطلحات النقدية.

٥.استمرارية المنهج النقدي؛ حيث شكلت جهودهم مرجعية للجيل اللاحق من أئمة الحديث، مثل شعبة ومالك وسفيان الثوري.

٦.قصور بعض الدراسات السابقة في إبراز تنوع القرائن النقدية وتطبيقاتها العملية عند التابعين، وهو ما عالجه هذا البحث.

ثانيًا: أهم التوصيات:

١.توسيع نطاق البحث ليشمل طبقة أتباع التابعين، لرصد مدى استمرار التطور في المناهج النقدية.

٢.إعداد دراسات مقارنة بين منهج التابعين في النقد ومناهج النقد التاريخي عند الأمم الأخرى، لإبراز خصوصية المنهج الإسلامي.

٣.تحقيق ونشر النصوص المهملة في كتب العلل والجرح والتعديل التي تتضمن أقوال التابعين في النقد.

٤.تضمين مقررات علوم الحديث مادةً خاصة بدراسة تطبيقات النقد عند التابعين، لما فيها من فوائد تربوية ومنهجية.

ثالثًا: ثبت المراجع:

ـ القرآن الكريم.

– الاتصال والانقطاع لدكتور. إبراهيم اللاحم (عرض تلخيصي)، المؤلف: خالد جاسم الجاسم، المكتبة الشاملة.

– أصول السرخسي (٣٤٦/١،٣٦٦)، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

– إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِمِ" للقاضي عياض، المحقق: الدكتور يحْيَى إسماعيل الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

– إكمال تهذيب الكمال الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

– الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، المحقق: علي بن عبد الحميد الحلبي.، الناشر: مكتبة المعارف الرياض.

– الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث" لابن كثير، شرح الشيخ أحمد شاكر. الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ.

– البداية والنهاية لابن كثير . الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

–بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب «البيان» وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله) لابن المواق المراكشي، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور محمد خرشافي، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

– التاريخ الكبير للبخاري، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان ت(ن–د).

–تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ن: دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٧–١٩٩٧، ط٢، ١٤٢٥–٢٠٠٤.

– تاريخ دمشق لابن عساكر المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

– تحرير علوم الحديث، المؤلف: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

– تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (١٩٩/١)، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

– ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ،ن: مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب،ط: الأولى.

– التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.

– التمهيد لابن عبد البر الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ.

– تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق الكناني، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،ط: الأولى، ١٣٩٩ هـ.

– تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، الطبعة: الاولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

– التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن ، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث،الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

– الثقات لابن حبان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند،ط: الأولى، ١٣٩٣ هـ .

– جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي،الناشر: عالم الكتب الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦.

-الجامع لأخلاق الراوي، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: محمود الطحان، ن: مكتبة المعارف-الرياض.

- الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند،دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

- دلائل النبوة، للبيهقي، المحقق: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، الطبعة: الأولى - ١٤٠٨ هـ.

- ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي) لابن طاهر المقدسي، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م.

- الرسالة للإمام الشافعي، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.

- السنة لأبي بكر الخلال، المحقق: د. عطية الزهراني، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

- سنن أبي داود، المحقق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية،الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

- سنن الترمذي في الأحكام، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ البَيِّنَةَ عَلَى المُدَّعِي (٦١٨/٣) رقم: 1341، والحديث صحيح بمجموع طرقه.

-سير أعلام البلاء" للذهبي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م،

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي [ت ١٤٣٤ هـ]، الناشر: دار طيبة - السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.

- شرح التذكرة في علوم الحديث لابن الملقن، المؤلف: عبد العزيز بن محمد السعيد، المكتبة الشاملة.

- شرح السن " للبغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش،الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت،الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- شرح صحيح البخاري لابن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض.

-شرح علل الترمذي لزين الدين ابن رجب البغدادي، ، الدكتور همام عبد الرحيم سعيد،الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر: لملا على القارئ، تحقيق: محمد وهيثم تميم.، وشرح النخبة لعبد الكريم الخضير.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت،الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- صحيح الإمام البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

- صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- الطبقات الكبرى لابن سعد تحقيق: محمد عبد القادر عطا،الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ.

- علوم الحديث لابن الصلاح،نشر: دار الفكر - بيروت لبنان -، ط: الأولى، ١٩٨٦م.

-غريب الحديث" للخطابي، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر - دمشق، عام النشر: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.

- الكاشف عمن له رواية في الكتب الستة" للذهبي المحقق: محمد عوامة،الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٥١٥/٥)، الناشر: الكتب العلمية - بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

-الكفاية في معرفة أصول علم الرواية ، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ن: جمعية دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد-الدكن، ط١ ،١٣٥٧.

-لسان العرب لابن منظور، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

– لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

– المجروحين من المحدثين لابن حبان، لمحقق: حمدي عبد المجيد السلفي،الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية،الطبعة: الأولي، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

–مجموع الفتاوى: ابن تيمية ، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

– المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" للرامهرمزي، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤.

–المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

– المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي: المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي الكويت.

– مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: الهروي، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر:١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م،مكان النشر: لبنان/ بيروت.

–مسائل الإمام أحمد . برواية أبي داود، الناشر: دار المعرفة، الطبعة: ١٣٥٣ هـ.

– مسند الإمام أحمد، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

– مشارق الأنوار على صحاح الآثار: للقاضي عياض. دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

– معجم ابن الأعرابي تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

– معجم اللغة العربية المعاصرة المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب

–المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.

– معرفة علوم الحديث للحاكم، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

– مقدمة ابن الصلاح" المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

– المنتخب من ذيل المذيل لابن جرير الطبري، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان

– منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه: محمد مصطفى الأعظمي،ن: دار الكوثر،ط:٣، ١٩٩٠م.

– منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ هـ –١٩٨١ م.

–الموضوعات لابن الجوزي، المحقق: نور الدين شكري بوياجيلار، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ م.

– موطأ الإمام مالك، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

– ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للذهبي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٦٣ م.

- النقط؛ لأبي عمرو الداني (ص ١٢٥).، وسلسلة الإعجاز العلمي والعددي في الميزان الخالد بن عثمان السبت ص (١٥)، بتصرف.

– النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين الزركشي الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

– هداية الساري تهذيب منار القاري، لحسام عبد الرؤوف عبد الهادي مصطفى، المكتبة الشاملة.

–اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، لعبد الرؤوف المناوي تحقيق: المرتضى الزين، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

هوامش البحث

1– المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيده (٥٦/٢)، مشارق الأنوار: للقاضي عياض (١١٩/١)، المعجم الوسيط: مجموعة من المؤلفين (٨١/١).

2– شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر: لملا على القارئ، (٥٩٥). تحقيق: محمد وهيثم تميم.، وشرح النخبة لعبد الكريم الخضير،٣٢/٩، واليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، لعبد الرؤوف المناوي (٢١٨/٢)، تحقيق: المرتضى الزين، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

3- الصحاح للجوهري (٣٤٦/١)، ولسان العرب لابن منظور (٣٨٣/٢)، والمحكم والمحيط الأعظم(١٧١/٤).

٤- معجم اللغة العربية المعاصرة (٢٢٩١/٣).

٥ -راجع: منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر (٥٩)، والكفاية في علم الرواية (٣٢٤/١).

٦- لسان العرب: ابن منظور (٦/ ٤٥١٧) ، والقاموس المحيط: الفيروز آبادي (٣٢٢).

٧- لسان العرب: ابن منظور (٦/ ٤٥١٧).

٨- لسان العرب المرجع السابق، و"غريب الحديث" للخطابي،(٢٨٤/٢)، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر – دمشق، عام النشر: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٩- منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه: محمد مصطفى الأعظمي (ص٥).

١٠ - " الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، (٣/١)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند،دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

١١ – أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب الشهادات باب لا يشهد على جور إذا شهد (١٧١/٣، رقم: ٢٦٥١)، ومسلم في صحيحه في فضائل الصحابة باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم رقم:(٢٥٣٥)، وفي أحاديث الأنبياء باب خير القرون، (٣٩٠/٦، رقم: ٦٥٦٠)، وغيره.

١٢-أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: مناقب الأنصاري-رضي الله عنهم - باب: أتباع الأنصار رضي الله عنهم (٣٦٥١/٣/٥)، وفي صحيح مسلم: كتاب: فضائل الصحابة رضي الله عنهم- باب: فضل الصحابة رضي الله عنهم ثم الذين يلونهم ثم الذين (٢٥٦٣/١٩٦٣/٤).

13- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: الهروي (٤٠٣٠/٩).

١٤ – أخرجه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى:" ياأيها الرسول بلغ ما أمزل إليك من ربك" (٥٨٣/١٨).

15 -مجموع الفتاوى: ابن تيمية (٩٣/٤).

١٦ -" المجروحين من المحدثين"، (٣٩/١)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي،الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الأولي، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

[١٧] - " مقدمة صحيح مسلم" (١١/١).

١٨ -" شرح علل الترمذي"(١/ ٥٢)، قلت: ولعله قصد أول من بدأ في محلته وبلده، أو أنشط من الآخر فتقدم عليه خطوة، وإلا فهناك من حاز الأولية كالشعبي، وغيره..

١٩ -"شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم" للالكائي، (٢/ ١٧٩).

٢٠ – أولُ ظهور لهذا المصطلح كان في عصر التابعين، وذلك في رواية هشام عن أبى أيوب عن أبى بن كعب حين قال: حدثني المليء عن المليء، يريد بهما: الثقة الذى تعتمد عليه كما تعتمد على المليء بالمال في مداينته ومعاملته ويوثق به. إكمال المعلم (١٢٦/١).

٢١ - " إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِمِ" للقاضي عياض، (١٢٦/١)، المحقق: الدكتور يحْيَى إسماعيل الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٢٢ -" مقدمة صحيح مسلم" (١٥/١).

٢٣ -المرجع السابق.

٢٤ -" الكفاية في علم الرواية " للخطيب البغدادي، ص (٢٥٧).

٢٥- "سير أعلام البلاء" للذهبي(رقم:٢٥٨،٢٦٣) ، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، و" الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث" لابن كثير، ص (٤٤٢) شرح الشيخ أحمد شاكر. الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ.

٢٦ - " ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للذهبي (٢٤،٢٣،٥/رقم: ٨٥٧٠، ٨٥٦٩).

٢٧ - " الكاشف عمن له رواية في الكتب الستة" للذهبي (٦٨٥/١، رقم: ٣٥٧٦)، المحقق: محمد عوامة،الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٨ -" ميزان الاعتدال" للذهبي، (٤١٥/٢، رقم: ٤٢٤٩)، و" المجروحين من المحدثين" لابن حبان، (٣٩/١).

٢٩ - " المجروحين من المحدثين" لابن حبان، (٣٩/١).

٣٠ – أخرجه الخطيب في " الجامع " (رقم: ١١٧) بإسناد لكتاب " العلل " للخلال، والذي يقول فيه: " حُدثت عن عبد العزيز بن جعفر ". والمقصود بعبْدِ الله في الرواية ابنُ مسعود.

٣١ – رواه الخطيب في «الجامع» (١/ ١٢٣).

٣٢ – " مقدمة ابن الصلاح" ص (٢٥٧)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٣٣ – " مقدمة صحيح مسلم"(ص: ١٢).

٣٤ – " شرح السن " للبغوي، (٣٥٤/١)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط–محمد زهير الشاويش،الناشر: المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٣٥ – الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١٦/٢).

٣٦ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم (١٧/٢).

٣٧ – مالك في الموطأ،(٤٤/١). المحقق: محمد مصطفى الأعظمي،الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

٣٨ – أخرجه الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص ٢٢٣/ رقم: ١١١) بسند صحيح من طريق: مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب به.

٣٩ –الجامع لأخلاق الراوي (١٩٢/٢)، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: محمود الطحان، ن: مكتبة المعارف–الرياض.

٤٠ –تاريخ بغداد (١٨٩/١٤)، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ن: دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١ ،١٤١٧–١٩٩٧، ط٢ ،١٤٢٥–٢٠٠٤.

٤١ =الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (٤٠٢)، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ن: جمعية دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد–الدكن، ط١ ،١٣٥٧.

٤٢ –الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (٥٣/٢).

٤٣ – الكفاية للخطيب البغدادي، (٤٤٨/١).

٤٤ – المرجع السابق، رقم:(٧٣٤).

[٤٥] – أنظر: كتاب النقط؛ لأبي عمرو الداني (ص ١٢٥).، وسلسلة الإعجاز العلمي والعددي في الميزان الخالد بن عثمان السبت ص (١٥)، بتصرف.

٤٦ – التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (١٠١/٢)، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث،الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

٤٧ – ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (١٤/٣)، الناشر: مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.

٤٨ – المجروحين من المحدثين لابن حبان، (٤٤٩/١٨، رقم:١٢٥٢)، لمحقق: حمدي عبد المجيد السلفي،الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية،الطبعة: الأولي، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٤٩ –شرح علل الترمذي لزين الدين ابن رجب البغدادي، (١٢٧/١)، الدكتور همام عبد الرحيم سعيد،الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.و معرفة علوم الحديث للحاكم (ص:٣٦٦،رقم:٢٧٦).

٥٠ – المرجع السابق، ومسائل الإمام أحمد . برواية أبي داود ص(٤١٣) رقم:(١٩٣٦).

٥١ – شرح علل الترمذي مرجع سابق.

٥٢ – الكيسانية: من الرافضة، هم أصحاب المختار بن أبي عبيد، ويذكرون أن لقبه " كيسان " كانوا يرون رَجْعَةِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ إِلَى الدُّنْيَا، أنظر سير أعلام النبلاء للذهبي،٤٥/٨)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين.

٥٣ – المنتخب من ذيل المذيل لابن جرير الطبري، ص: (١٢٦)، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان

٥٤ – المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي: ص (١٣١) رقم:(٨٠)، المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت

٥٥ – المرجع السابق، رقم:(٨٤).

٥٦ – الطبقات الكبرى لابن سعد (١٧٢/٧).

٥٧ – سير أعلام النبلاء المرجع السابق، و" آداب الشافعي ":(١٨٧، ١٨٩).

٥٨ – الكفاية، للخطيب، ص (١٥٩).

٥٩ – انظر: مقدمة فتح الباري (٣٨٥)، بتصرف.

٦٠ – الكفاية في علم الرواية، (٣١٨/١).

٦١ –الجرح والتعديل (٣٣/٢).

٦٢ – سؤالات أبي دواد للإمام أحمد، (١٩٨، رقم:١٣٦).

٦٣ – أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٨/ ١٥٤٩، رقم: ٢٨٢٣)، والخلال في السنة ٤٩٧/١، واللفظ للالكائي غير عبارة (النصرانية لتحيا ضلالتهم) فأكملها المحقق من كتاب "السنة" للخلال؛ لاستقامة المعنى.

٦٤ – فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٥٩/١)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩.

٦٥ – إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢٤٥).

٦٦ – سير أعلام النبلاء (١٤٩/٢).

٦٧ – لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (٤٩٢/٤)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان،الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

٦٨ – الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٥١٥/٥)، الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

٦٩ – تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، (٤٤٥/٨، رقم: ٣٩٣٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٧٣/٤٢)، عن حذيفة بن اليمان، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ٤ / ١٠ في معرض ترجمة شريك بن عبد الله النخعي، وابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة (٣٥٣/١)، وقال: (رواه الحاكم من حديث ابن مسعود، من طريق أبي أحمد الجرجاني إمام التشيع في زمانه، وفيه أيضًا محمد بن شجاع الثلجي وحفص بن عمر الكوفي، لكن المتهم به الجرجاني..).

٧٠ – ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي) لابن طاهر المقدسي (١٥٨٨/٣، رقم: 3522)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ –١٩٩٦م.

٧١ – مقدمة صحيح مسلم، سبق تخريجه.

٧٢ – النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين الزركشي (٤٧٧/١) الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ .

٧٣ – المرجع السابق (٤٧٨/١).

٧٤ – المجروحين من المحدثين (٣١/١) .، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (٤٢/٢)، والجرح والتعديل (٣٢/٢) القسم الأول.

٧٥ – تهذيب التهذيب (٢٨٤/٣).

٧٦ – المرجع السابق (٣٢٦/٣).

٧٧ – أنظر التاريخ الكبير للبخاري (٣٢٧/٢–٣٢٦).

٧٨ – علوم الحديث لابن الصلاح(ص٥٦).

٧٩ – المرجع السابق (ص٦٦).

٨٠ – جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي (ص:١٤٣).

٨١ – التمهيد لابن عبد البر (١٢/١)، وراجع كتاب (بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب «البيان» وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله) لابن المواق المراكشي (٢٤٤)، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور محمد خرشافي، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

٨٢ – الكفاية في علم الرواية (١٤٥/١).

٨٣ – مقدمة صحيح مسلم (٢٥/١).

٨٤ – معجم ابن الأعرابي (١١٠/١، رقم:١٧١) تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

٨٥ – الكفاية في علم الرواية (٣٨٥/١).

٨٦ – تاريخ بغداد للخطيب البعدادي (٢٦٥/٨)، رقم:(٤٣٦٨).

٨٧ – سير أعلام النبلاء (٢٦٤/٦).

٨٨ – شرح التذكرة في علوم الحديث لابن الملقن، المؤلف: عبد العزيز بن محمد السعيد (١٠١).

٨٩ – مسند أحمد (٣/ ٤٦٥).

٩٠ – تحرير علوم الحديث، المؤلف: عبد الله بن يوسف الجديع (٩٨٣/٢–٩٨٥)،،الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

٩١ – الاتصال والانقطاع لد. إبراهيم اللاحم (عرض تلخيصي) ص:(٤٩) ، المؤلف: خالد جاسم الجاسم، المكتبة الشاملة.

٩٢ – الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير ص:(٢٤) المحقق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي.، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

٩٣ – صحيح مسلم (٣٦/١).

٩٤ – البداية والنهاية لابن كثير (٣٥٦/٦) . الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

٩٥ – الكفاية في علم الرواية (٣٠٠/١،رقم:٣١٢).

٩٦ – تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (١٩٩/١)، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

٩٧ – هداية الساري تهذيب منار القاري، لحسام عبد الرؤوف عبد الهادي مصطفى (٤٨٨). المكتبة الشاملة.

٩٨ – الرسالة للإمام الشافعي، ص:(٣٣٠.)، بتصرف.

٩٩ – صحيح البخاري،باب الشروط في الولاء (١٩٢/٣،رقم: ٢٧٢٩)، وصحيح مسلم في العتق،باب النهي عن بيع الولاء وهبته، (١١٤٤/٢،رقم: ذ٥٠٤)، وغيرهما.

١٠٠ – صحيح البخاري في الشهادات، ياب: البينة على المدعي (١٦٧/٣)، وسنن الترمذي في الأحكام، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي (٦١٨/٣) رقم: 1341، والحديث صحيح بمجموع طرقه.

١٠١ – أصول السرخسي (٣٤٦/١،٣٦٦)، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

١٠٢ – التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني (٣٨/١)، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.

١٠٣ – تاريخ بعداد للخطيب (٢٨٧/١٤، رقم: ٦٧٢٥) ثم قال: "وقال: في إسناد هذا الحديث من المجهولين غير واحد، وليس بثابت. والموضوعات لابن الجوزي (٢٢٥/٢).

١٠٤ – تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق الكناني (٤٢٣/١) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ.

١٠٥ – أخرجه البخاري في صحيحه في جزاء الصيد، باب تزويج المحرم، (١٥/٣) رقم:(١٨٣٧)، ومسلم في النكاح باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته (١٠٣١/٢)، [١٤١٠–١٤١١، ٤٨٢٤].

١٠٦ – سنن أبي داود في المناسك بتاب: في المحرم يتزوج (٢٤٢/٣، رقم: ١٨٤٤–١٨٤٥). قال الأرنؤوط: أثر ضعيف، لإبهام الراوي عن سعيد بن المسيب. ابن بشار: هو محمد العبدي، وسفيان: هو ابن سعيد الثوري.

١٠٧ – دلائل النبوة للبيهقي (٣٣٥/٤) المحقق: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، الطبعة: الأولى – ١٤٠٨ هـ.

١٠٨ – فتح الباري لابن حجر العسقلاني (١٦٥/٩).

١٠٩ – تاريخ دمشق لابن عساكر (١١٣/٤١).

١١٠ – فتح الباري (٤٢٧/١).

١١١ – الثقات لابن حبان (١١٤/٦) رقم:(6957).

١١٢ – صحيح البخاري في العلم باب كيف يقبض العلم (٣١/١)،

١١٣ – الموضع السابق.

١١٤ – شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٧٧/١) تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.